ندوة

الشراكة العربية ــ الأوروبية (تجارب قطرية)

دمشق: ٢٧-٢٨ أكتوبر ٢٠٠١

إعداد: محمد موسى عثمان*

نظمت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع غرفة تجارة دمشق وجمعية العلوم الاقتصادية السورية ندوة حول (الشراكة العربية ــ الأوروبية: تجارب قطرية)، وذلك بدمشق يومى ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١. وشارك فى هذه التظاهرة العلمية العديد من المسئولين ورجال الأعمال ونخبة من الأساتذة الجامعيين من أنحاء العالم العربى.

أولى جلسات الندوة كانت الجلسة الافتتاحية التى شملت كلمات ممثلى المنظمات الداعية وهم: **مهدى الحافظ** رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، و**عبد القادر النيال** نائب رئيس جمعية العلوم الاقتصادية السورية، و**راتب الشلاح** رئيس غرفة تجارة دمشق. ثم تتابع تقديم أوراق الندوة على مدى يومين حفلت من جانب السادة الحاضرين للندوة بمناقشات وجدل مثمر.

وقبل البدء في تناول الدراسات الخاصة بالتجارب القطرية فى اتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبى، سواء تلك التى تمت بالفعل أو التى لازالت قيد التفاوض، قدم **شفيق الأخرس** رئيس المؤسسة المالية العربية بحثاً يعد بمثابة مدخلاً للموضوع. وعنوان البحث: **المرتكزات الرئيسية لمفهوم الشراكة العربية الأوروبية: شراكة تبادل تجارى أم تعاون تنموى**. ويبدأ البحث بعرض الأسباب الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للشراكة، وعوامل نجاحها، ويرتكز على المحاور التالية: أولاً: الخلفية التاريخية للشراكة وتطور صيغ التعاون الأوروبى (سياسة التعاون مع الدول غير الأعضاء تحت أهداف النهوض بالإنماء الاقتصادى والاجتماعى للبلدان المشاركة، وإقامة علاقات اقتصادية متينة). فكانت اتفاقات الشراكة، ثم العلاقات الخاصة بالمساعدات التمويلية والمعونات الفنية، ثم إعداد البلد المستفيد للانتساب لعضوية المجموعة. ثانياً: شمولية

* مدرس، كلية التجارة (تفهنا) ــ جامعة الأزهر.

الشراكة من حيث البعدين الاقتصادى والسياسى كشرط أساسى لنجاحها ويتضمن ذلك السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة وعلاقتها بتحرير تبادل السلع الزراعية، والتبادل التجارى، ثالثا: العلاقة بين التعاون العربى الأوروبى والتعاون العربى الثنائى والمشترك. رابعاً: التكاملية فى أغراض الشراكة وتحديد الأسبقيات (محدودية التبادل التجارى ــ الشواكة فى التنمية ــ التدفقات المالية ــ المعرفة التقنية والمعونات الفنية ــ اليد العاملة ــ الجانب السياسى).

وانتهت الدراسة إلى أن اتفاقات الشراكة العربية الأوروبية يجب أن تتجاوز تحرير التبادل التحارى، وأن تكون شراكة فى تحقيق تنمية القطر العربى الشريك ورفع مستوى التعاون المشترك. علاوة على محاولة الوصول إلى صيغة جماعية تكون فيها الشراكة بين المجموعة العربية من جهة، والمجموعة الأوربية من جهة أخرى.

ويناقش بحث **اتفاق الشراكة الأوربية واقتصاد الخوف الطريق إلى الأمام**، الذى قدمه **ناصر السعيدى**، النائب الأول لحاكم مصرف لبنان، أهم التطورات العالمية فيما يتعلق بمعالجة عدد من القضايا والسياسات الاقتصادية التى لها أهمية استراتيجية بالنسبة للمستقبل الاقتصادى. فيتناول العلاقات المستقبلية بين بلدان الاتحاد الأوربى وبلدان حوض المتوسط، وبرامج ومؤسسات وسياسات إنشاء منطقة تشمل المغرب والمشرق العربيين وتركيا، نحو السلام والاستقرار والازدهار. ثم عرض أحداث ست سنوات للاتحاد الأوروبى، وأحداث ١١ أيلول الماضى بالولايات المتحدة. وإشار إلى ظاهرة اقتصاد الخوف وسيطرتها على الأسواق والنشاطات الاقتصادية. ثم ألقى البحث الضوء على ما يلى: أولاً الوقائع الخاصة بالعلاقات الاقتصادية بين بلدان الاتحاد الأوربى وبلدان حوض المتوسط مع التركيز على لبنان. وثانياً أهداف السياق التنفيذى لإعلان برشلونة وأدواته الرئيسية وهى اتفاقات الشراكة. ومحاولة رسم طريق للمستقبل.

وينتهى البحث بأن تحقيق أهداف إعلان برشلونة وتوسيع الاتحاد الأوروبى يقتضى إجراء تغييرات

أساسية فى ثلاثة مبادئ تتعلق بسياسة الاتحاد الأوربى وهي:

- إصلاح عميق فى سياسة الاتحاد الأوروبى الزراعية المشتركة والحد من القيود.
- مراجعة سياسة الاتحاد الأوروبى الخاصة بالهجرة.
- تعديل الحواجز التجارية غير الجمركية والبعد عن الممارسات التجارية الحمائية التى تشوه التبادل التجارى.

هذا علاوة على الحاجة لإجراء إصلاحات جوهرية فى البلدان العربية والمشاركة، والسعى نحو تحقيق التكامل الاقتصادى الإقليمى.

وفى بحث قدمه **سعد حافظ** المستشار بمعهد التخطيط القومى حول **تقييم تجربة الشراكة المصرية الأوروبية** نجد تحليلاً وافياً للظرف التاريخى لها وللعلاقات الدولية السياسية والأمنية والاقتصادية، والجوانب المؤسسية والتنظيمية المرتبطة بإعادة ترتيب النظام الاقتصادى العالمى والإقليمى. وبالتالى نجد دراسة جيدة وتفصيلية للمحاور التالية:

أولاً: تطور أشكال التعاون الاقتصادى المصرى – الأوروبى.

ثانياً: توصيف الاتفاق (الأهداف – الإطار الاتفاقى: بالنسبة للسلع الصناعية، والسلع الزراعية، قواعد المنشأ والتحرر من القيود الكمية، والتنسيق بين أحكام الاتفاقية وأحكام اتفاقية التجارة العالمية. كذلك حركة انتقال رؤوس الأموال والمدفوعات، والتعاون الاقتصادى ومجالاته، وقضايا الهجرة، وغيرها.

ثالثاً: تقييم اتفاقية الشراكة المصرية – الأوروبية من منظور الاقتصاد السياسى للشراكة: التحولات فى بنية وإدارة الاقتصاد العالمى، التكافؤ وعدمه فى الشراكة، التنافسية وخلط الأوراق بين التنمية والأمن. ومن المنظور البراجماتى: الأثر على نمو التجارة، والأثر على الاستثمار، والآثار القطاعية. وأخيراً، يتم التقييم من منظور الإطار الاتفاقى بتناول جانبين رئيسيين، أولهما إلى أى مدى جاء الاتفاق مترجماً لأهدافه، وثانيهما إبراز جوانب التناقض بين مصالح أطرافه.

وعن التجربة الأردنية كان بحث **اتفاقية الشراكة الأردنية – الأوروبية**

لـ **منذر الشرع** نائب رئيس الجامعة الهاشمية. ويشير البحث إلى **توجهات العالم نحو التكتل الاقتصادى**، ويلقى الضوء على المحاور الرئيسية لاتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبى وأهمها: المحور السياسى والأمنى، المحور المالى والاقتصادى، والمحور الاجتماعى والإنسانى، القطاع الصناعى، المنتجات الزراعية، حقوق الملكية الفكرية، المدفوعات ورأس المال.

وانتهى البحث بإبراز أهمية الاتفاقية للأردن، وإمكانية مساهمتها فى زيادة حجم الأسواق الخارجية، وفى نجاح سياسة للنمو قائمة على التوجه للخارج.

ويمكن بلورة أهم ما جاء فى الندوة فيما يلى: أولاً: السعى لكى تكون هذه الشراكة بمثابة تحالف من أجل التنمية والتطور والتحديث، ومحاولة فهم قواعد اللعبة الاقتصادية التى أعادت تقسيم العمل الدولى لصالح الدول الكبرى. **ثانياً:** إن عقد اتفاقات شراكة بين الأقطار العربية والاتحاد الأوروبى، يجب أن يتجاوز تحرير التبادل التجارى. وأن يتحلى بالشمولية، وضرورة تحقيق التنمية للأقطار العربية المشاركة، ووجود صيغة جماعية تعبر عن أهداف وتطلعات المجموعة العربية. **ثالثاً:** إن طريق المستقبل يقتضى شجاعة وعزماً للخروج من اقتصاد الخوف. ولابد من ثورة فى العلاقات بين الاتحاد الأوروبى والبلدان العربية، وإدخال الإصلاحات المناسبة على سياسات من المجموعتين كى تنجم عن ذلك شراكة قادرة على الاستمرار، وتحقيق الأهداف المرجوة. **رابعاً:** التركيز على أخذ الآليات المساعدة على نجاح الشراكة سواء فى البعد الاقتصادى أو فى البعد الاجتماعى، وضرورة فهم التجربة التاريخية للعولمة وآلياتها، وبروز التكتلات الاقتصادية الكبيرة وتوابعها، وهيمنة الشركات دولية النشاط، وموقع البلدان العربية من كل ذلك. **خامساً:** الوصول إلى موقف جيد للعملات العربية حفاظاً عليها وعلى استقرارها وقيمتها على المستوى الدولى، مع ضرورة دفع القدرات التنافسية بين المجموعتين العربية والأوروبية. وبمعنى أدق دراسة إمكانية زيادة حجم الأسواق الخارجية المتاحة أمام المنتجات العربية.

مقال

"دروس مستفادة من كارثة الأرجنتين"*

Joseph Stiglitz**

Straits Times (Singapore), Jan. 10, 2002.

يعتقد العالمون ببواطن الأمور أن هذه الكارثة الاقتصادية تمثل الوضع المتردى الذى بلغه الاقتصاد الأرجنتينى بعد محاولات مستمرة لإنقاذه قادها صندوق النقد الدولي. فقد بدد الصندوق بلايين الدولارات، ولكنه فشل رغم ذلك فى إنقاذ الاقتصادات التى يهمه مساعدتها.

وهذه الكارثة نتجت فى الواقع عن أخطاء اقتصادية تمت على مدى عقد كامل. والإدراك الجيد لهذه الأخطاء يمدنا بدروس مستفادة على درجة كبيرة من الأهمية.

فالمشكلة بدأت بالتضخم الجامح في عقد الثمانينات والحاجة لمكافحة هذا التضخم بخفض التوقعات. واتخذت فى سبيل ذلك سياسة للصرف الأجنبي تقوم على ربط العملة الأرجنتينية بالدولار. وقد شجع صندوق النقد الدولى نظام الصرف هذا. وكما اتضح من الأزمة بينما أدى هذا النظام إلى انخفاض معدل التضخم، إلا أنه لم يؤثر تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادى.

وعلاوة على ذلك هناك أخطاء أخرى نتجت عن سياسة الإصلاح الاقتصادى فى الأرجنتين. فقد تم الترحيب وتوجيه الثناء لسياسة الأرجنتين الرامية إلى السماح – على نطاق واسع – بالملكية الأجنبية للمصارف. وفى حين نتج عن هذه السياسة نظاماً مصرفياً أكثر استقراراً من الناحية الظاهرية، إلا أنه حقق فشلاً فيما يتعلق بإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومن ثم بعد انتهاء فترة النمو المتفجر الذى نتج عن التضخم الجامح، تباطأ النمو وكان أحد الأسباب الرئيسية لذلك أن المشروعات لم تكن تحصل على التمويل الكافى.

ورغم أن الحكومة أدركت

---

* ترجمته مع بعض الاختصار: محيا زيتون.

** الكاتب أستاذ اقتصاد فى جامعة كولومبيا الأمريكية، وحصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد فى العام الماضى، وكان سابقاً رئيس لجنة المستشارين الاقتصاديين لكلينتون رئيس الولايات المتحدة السابق، كما كان كبير الاقتصاديين ونائب رئيس البنك الدولى.

المشكلة، لكنها كانت تواجه فى نفس الوقت صدمات متعددة خارجة عن سيطرتها، مما أفقدها القدرة على الفعل الملائم. وربما أهم هذه الصدمات أزمة شرق آسيا عام ١٩٩٧ والتى صارت أزمة مالية عالمية بفضل إدارة الصندوق السيئة لهذه الأزمة. فارتفعت أسعار الفائدة فى كل الأسواق الناشئة بما فى ذلك الأرجنتين.

وقد استمر نظام الصرف الأجنبى المتبع فى الأرجنتين رغم هذه المشكلات، ولكن على حساب ثمن باهظ وهو معدل بالغ الارتفاع للبطالة. كما فرض ارتفاع أسعار الفائدة عبئاً على ميزانية الدولة، وأصبح ٩% من الناتج المحلى الإجمالى للأرجنتين يخصص سنوياً لتمويل الدين.

أما الأزمة المالية العالمية التى أفرزتها أزمة شرق آسيا، فقد ترتب عليها سلسلة من التغيرات الضخمة فى أسعار الصرف. والدولار الذى ترتبط به عملة الأرجنتين ارتباطاً وثيقاً، ارتفعت قيمته، فى نفس الوقت الذى انخفضت فيه قيمة عملة البرازيل ـ الشريك التجارى العملاق للأرجنتين.

وقد انخفضت الأجور والأسعار فى الأرجنتين ولكن ليس بالقدر الكافى الذى يسمح لها بالمنافسة الفعالة فى السوق العالمى، خصوصاً أن الكثير من السلع الزراعية التى تحظى فيها الأرجنتين بميزة طبيعية، تواجه قيود على نفاذها أسواق الدول الغنية.

وفي الوقت الذى بدأ فيه العالم يتعافى من الأزمة المالية ١٩٩٧-١٩٩٨، بدأت اتجاهات الركود العالمى مما أثر تأثيراً سلبياً على الأرجنتين. وهنا كان الخطأ الفادح للصندوق حيث شجع سياسة مالية انكماشية (وهو نفس خطأ الصندوق فى التعامل مع أزمة شرق آسيا)، اعتقاداً بأن هذه السياسة ستعيد الثقة فى الاقتصاد. ولكن كان من السهولة بمكان لأى اقتصادى أن يتوقع أن تؤدى السياسات الانكماشية إلى هبوط النمو. وبالفعل لم يحقق برنامج الصندوق الهدف منه، وأصبح من الصعوبة استعادة الثقة فى ظل اقتصاد يعانى من كساد عميق ومعدل مرتفع للبطالة.

وربما فى ظل نظام ديكتاتورى يستطيع الحاكم أن يكبت الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التى تظهر فى مثل هذه الظروف. ولكن فى حالة النظام الديمقراطى فى الأرجنتين يكون هذا غير ممكن. لذلك انفجرت الأزمة فى شكل اضطرابات اجتماعية عنيفة.

ومن هذه الأزمة يمكن الخروج بسبعة دروس مهمة:

– فى عالم تسوده أسعار الصرف الحرة والمتقلبة، فإن ربط العملة الوطنية بعملة مثل الدولار ينطوى على مخاطرة كبيرة.

– العولمة تعرض الدولة للانكشاف على صدمات هائلة، وتكيّف أسعار الصرف يعد إحدى آليات التعامل مع الصدمة.

– تجاهل الأبعاد الاجتماعية والسياسية يعرض للمهالك. وأية حكومة تتبع سياسات تؤدى إلى وجود عدد كبير من السكان فى حالة بطالة أو نقص تشغيل، تكون عاجزة عن تحقيق مهامها الرئيسية.

– تركيز الاهتمام على التضخم دون أخذ قضية البطالة والنمو فى الحسبان، يشكل خطورة كبيرة.

– النمو يتطلب مؤسسات مالية تُقرض المشروعات المحلية، وبيع البنوك للأجانب دون اتخاذ الاحتياطيات الملائمة، قد يعرقل النمو والاستقرار الاقتصادى.

- من الصعوبة استعادة القوة الاقتصادية والثقة فى ظل سياسات تدفع الاقتصاد إلى ركود عميق.

صدر حديثاً

أكتوبر ٢٠٠١

هموم اقتصادية عربية
التنمية ــ التكامل ــ النفط ــ العولمة

دراسات فى تكريم
يوسف صايغ

مركز دراسات الوحدة العربية

حلقة نقاشية

تداعيات الصراع مع الإرهاب*

محمد محمود الإمام

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

أكتوبر ٢٠٠١

طبيعة الحدث:

لم يكن الهجوم الذى شنته قوى معادية للولايات المتحدة في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الأول من نوعه، إذ سبقته أحداث كان لها دوى كبير، مثل تفجير السفارتين فى أفريقيا وتعريض مدمرة أمريكية للعطب لتتحول من أداة حماية (أو عدوان) إلى كيان معطوب. الجديد فى الهجوم المذكور أمور أربعة:

١) أنه حدث على أراض أمريكية، مسقطاً نظرية الأمن الأمريكي القائلة إن الولايات المتحدة محصنة داخلياً وأن التهديد يأتيها من الخارج، وما يتبع ذلك من استعدادات عسكرية تستفيد منها قطاعات لها أولوية فى نظر الإدارة الأمريكية التى يقودها بوش الابن.

٢) أنه تم بأدوات لها موقع هام فى النظام الحيوى الأمريكى، محولاً بذلك أدوات بناء الكيان الأمريكى إلى معاول لهدمه. والأهم من ذلك أن الأمر فاجأ أجهزة الاستخبارات الأمريكية وما يخدمها من شبكات تجسس في كل أرجاء العالم وفي الأرض وفى السماء. أى أنه ابتدع نوعية جديدة من أسلحة الدمار لا يمكن القضاء عليها أو تحجيمها كما هو الحال بالنسبة لمعدات التفجير التى وظيفتها الأولى الدمار لا البناء. ومن ثم فإنه إلى جانب هدم أسس نظرية الأمن الأمريكى أصاب أدوات بناء المجتمع الأمريكى فى مقتل.

٣) وقد انطوت تلك الآليات على ظاهرة ذات مغزى عميق، هى تصميم مرتكبيها على ملاقاة الموت دون تردد فى تعبير صريح عن مدى الكره الذى يكنونه هم والعقول المدبرة وربما أعداد كبيرة أخرى تنتظر دورها فى تحويل هذا الكره إلى سلاح يقضى على أرواح عديدة كل جريرتها الانتماء إلى الجنسية الأمريكية، ويشير

* أقيمت الحلقة النقاشية فى مقر الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالقاهرة، ضمن برنامج ورشات العمل الشهرية، وذلك بتاريخ ٢٠٠١/١٠/١٦. ورأس الحلقة د. عبد المجيد فراج.

هذا تساؤلات حول معقولية دواعى هذا الكره العميق ومدى إمكانية التخلص منه بتغيير سياسات أمريكية تمس مصالح أطراف عديدة.

٤) أنه استهدف رموزاً أساسية للقوى الأمريكية، الاقتصادية والعسكرية، وكذلك السياسية (التى نجت بأعجوبة) ومن ثم فإن الأمر تجاوز مجرد ضرب مصالح أمريكية، ليضرب الوجود الأمريكى ويعصف بهيبة الدولة التى توصف بأنها القطب العالمى الوحيد.

وإذا كان سقوط المعسكر الاشتراكى يؤرخ له بسقوط حائط برلين، الأمر الذى جعل تسعينات القرن الماضى بداية مرحلة من حياة سكان هذا الكوكب، فإن ما يمكن اعتباره سقوط حائط نيويورك/ واشنطون يمكن اعتباره تاريخاً فاصلاً فى حياة البشرية، يجعل يوم حدوثه "اليوم الذى تغير فيه العالم" The Day the World Changed والتساؤل الذى يطرح نفسه هو: فى أى اتجاه يجرى التغير؟ إذا كانت التغيرات التى شهدتها التسعينات قد تراكمت من السلبيات ما يفوق الإيجابيات، وإذا كان المستفيد الأكبر من تلك التغيرات هو الولايات المتحدة، وإن صحب ذلك تضرر فئات عريضة دفعت باتجاه البحث عن طريق ثالث وأثارت موجات من السخط والاحتجاج على العولمة وآلياتها، فإن هذا السؤال ينطوى ضمناً على تساؤل آخر هو ما إذا كان التغير يعنى التراجع عن الممارسات التى ألحقت أضراراً بالغة بالعديد من دول العالم، لاسيما فى العالم الثالث، سواء فى الجوانب السياسية أو الاقتصادية، أم أنه يفتح الباب أمام آليات جديدة تزيد من الهيمنة الأمريكية التى اتسمت بها المرحلة الأخيرة وتقتضى الإجابة على هذه التساؤلات تناول التصورات المحتملة للسياسة الأمريكية تجاه العلاقات الدولية، وبخاصة ما يمس منها المصالح العربية والإسلامية.

اتجاه نحو العزلة أم مزيد من الاندماج:

لعل أهم العوامل الحاكمة فى تاريخ السياسة الأمريكية هو المقابلة بين العزلة داخل الحدود الأمريكية وبين الانشغال بالقضايا العالمية والمشاركة فى مسئولياتها، والواقع أن هذه المقابلة أصبحت تاريخية، إذ أن ما غلب على السياسة الأمريكية

مؤخراً هو تأمين الوجود الأمريكى فى نصف الكرة الغربي، ومد شبكة من المصالح في مختلف أرجاء العالم، وتعزيز ذلك بقدرات عسكرية وسياسات نشطة بدعوى وجود مصالح أمريكية وضرورة حمايتها، وبدلاً من أن تقوم الولايات المتحدة بمراجعة أسس سياساتها الخارجية والاعتراف ضمناً بأن هناك مبرراً لاختيار بعض المعارضين أسلوب الإرهاب الذي قد لا يملكون غيره، فإنها بادرت إلى التأكيد على أنها فى جانب الصواب وأن من يعارضها ينضم تلقائياً إلى الإرهاب، واستغلت حالة التعاطف مع مأساة المدنيين الذين اغتيلوا غدراً لتقوم بحشد ما أسمته تحالفاً فى الدخول بجانبها فيما أطلقت عليه أولى حروب القرن الحادى والعشرين والغريب أن هناك اتفاقاً على أن يكون الهدف المباشر لهذه الحرب تغيير نظام دولة بالقوة، وفرض نظام تشكله الولايات المتحدة يتعاون معها فى تنفيذ مخططاتها الإقليمية والتي تشمل:

– التواجد النشط فى المنطقة المجاورة لبحر قزوين وثرواتها النفطية.

– وجود قواعد لها للحركة فى المنطقة، بما فى ذلك دول وسط آسيا وإيران وباكستان والهند.

– وعلى وجه الخصوص تحييد القدرات النووية لباكستان التى يوجد احتمال ولو بعيد للتدخل فى مواجهة مع إسرائيل، ومن العجيب أن موقف باكستان حكمته صيانة القدرات النووية. بحيث أصبحت هذه القدرات عبئاً عليها لا رافداً لقوتها.

– ويشمل ذلك تحريك الصراع الهندى الباكستانى، بما فى ذلك النزاع حول كشمير. تمهيداً لتحجيم القدرات النووية للبلدين.

– وضع سابقة يباركها العالم تقنن العدوان على الشعوب، وبخاصة الإسلامية، وترك الباب مفتوحاً لحالات أخرى بدءاً بدول عربية، خاصة العراق والدول المحيطة بإسرائيل.

والغريب أن الولايات المتحدة لم تتعظ من درس إقامة نظم قد تنقلب عليها، وباعتقادنا أن إنهاء الصراع العسكري لصالح حكومة جديدة فى أفغانستان سوف يفتح الباب لمزيد من المحاولات الإرهابية، ولا يوجد ما يستبعد أن تلصق الولايات المتحدة التهم الجديدة بدول عربية وإسلامية

لتمضى فى مسلسل الإرهاب، ورغم أن جهاز المخابرات الأمريكى قد ثبت فشله الذريع فى تلمس خيوط تنذر بالكارثة الأخيرة. فإن هناك صلفاً فى الإدعاء بأن هذا الجهاز الفاشل هو الذى يملك أدلة دون الإفصاح عنها، لتتحول أمريكا إلى الخصم والادعاء والقضاء فى آن واحد دون وجود مرجعية دولية تكفل حماية حقوق الأفراد والشعوب واستقلال الأمم. ومن غير المستبعد أن يصطنع هذا الجهاز الأدلة التى توفر مبرراً لاستمرار الاعتماد عليه وتخصيص مزيد من الموارد له، واستخدامها كغطاء لتنفيذ أعمال تخطط لها الولايات المتحدة ضد أهداف تختارها.

ومن المعلوم أن هناك إلى جانب الإرهاب المرتبط بالبعد السياسى يوجد مصدران آخران يهددان الأوضاع الأمريكية. الأول هو منظمات الجريمة الدولية (المافيا) التى تنشط فى الأجواء التى يغشاها الاضطراب العالمى، بل إن هناك من يرجع العمليات الأخيرة إلى تصدى الولايات المتحدة لبعض هذه العصابات المقيمة فى أمريكا اللاتينية. والثانى هو عصابات الاتجار بالمخدرات، والتى تنطلق من مواقع متعددة فى أمريكا اللاتينية وفى آسيا(بما فيها أفغانستان) وأفريقيا، وليس من المستبعد أن يحدث تحالف بين الإرهاب وهذه المؤسسات الإجرامية الأخرى. ورغم علم الولايات المتحدة بهذه المصادر المحتملة للعمليات الأخيرة، فإن هناك إصراراً لديها ولدى الدول الغربية على إدانة الإسلام واتهام العرب، حتى تحتفظ لنفسها بحرية الحركة في نصف الكرة الغربى وإمكانية الحشد العالمى خارجه.

التراجع الاقتصادى الأمريكى:

كان من الطبيعى أن تكون هناك آثار سلبية مباشرة على الاقتصاد الأمريكى الذى كان يعانى من أزمة ركود بدأت فى أواخر عهد كلينتون. ولكن من المقدر أن اقتصاداً بحجم الاقتصاد الأمريكى يمكن أن يستوعب خسارة بهذا الحجم ويواصل مسيرته بعد فترة من التعثر. ومن الطبيعى أن تكرر العمليات الإرهابية يمكن أن يستتبع المزيد من الخسائر التى قد تكون أعمق أثراً إذا ما كان وقعها أشد. غير أننا نقترح فى هذه الحلقة من الحوار أن يقتصر العمل الإرهابى على ضربة ١١ سبتمبر وما تبعه من

شبهات بدء حرب ميكروبية، وإن لم تصل حتى الآن مبلغ الفيروسات التى أصابت نظم المعلومات. ونطرح مقولة إن الخسائر المباشرة هى مقدمة لما هو أبعد مدى، وأن الاقتصاد الأمريكى وكذلك المجتمع الأمريكى معرضان لفقدان الكثير من عناصر القوة التى أهلتهما لشغل الموقع الأول على المستوى العالمى، لتتحول إلى اقتصاد أعلى تكلفة ومجتمع أقل تماسكاً ودولة أقل أمناً،والشواهد على ذلك عديدة:

– يعتبر الطيران الداخلى عصب الاقتصاد الوطنى، سواء لانتقال البشر أو المنتجات، وسوف تظل حركة الطيران محدودة لأمد غير قصير، بما ينعكس سلباً وبشدة على محتويات النشاط الاقتصادى.

– كما تعتبر صناعة الطائرات من الصناعات الرئيسية فى الولايات المتحدة، وقد أصيبت بضربة شديدة مع تراجع أوضاع شركات الطيران فى العالم، بدءاً بالطيران السويسرى.

– ومع حركة الطيران تتأثر الخدمات المصاحبة له وكذلك قطاع الفنادق وقطاع السياحة بشقيها الداخلى والخارجى. ولجميع هذه التراجعات آثارها التبعية التى يضخمها ارتفاع قيمة المضاعف فى اقتصاد عالى الديناميكية.

– ويتعرض قطاع التأمين لخسائر ويعمد إلى رفع رسوم خدماته مما يزيد من تكاليف مختلف الأنشطة الاقتصادية.

– ومع استمرار الذعر من هجمات أخرى بالطائرات أو بالبريد تزداد كلفة كثير من المعاملات التى تشكل عناصر مهمة فى الوفورات الخارجية لكثير من الأنشطة الاقتصادية.

– وإذا كانت البورصة من أول الدوائر الاقتصادية التى تأثرت بالعمليات الإرهابية، فإنه من المتوقع أن تظل من أول الجهات التى تهتز مع كل عملية. ومع مضى الزمن تتهدد الوظيفة الأساسية التى تؤديها هذه المؤسسة فى الاقتصاد الرأسمالى، وهى تعبئة الموارد المالية وتوجيهها وفقاً لمؤشرات وتوقعات الأداء على الأجلين المنظور والبعيد، ولهذا الأمر انعكاساته العالمية المتبادلة بحكم تشابك الأسواق المالية الدولية.

– وشيئاً فشيئاً يزداد الأخذ بالأساليب البوليسية التى تحد من حريات البشر وتنشئ مناخاً من عدم الثقة وربما تتعرض الكثير من المنشآت

الاقتصادية لتهديدات تستفيد من المناخ الذى ولدته عملية الشحن الفائق الذى استغلته السلطات التنفيذية من أجل تخصيص مزيد من الموارد للأغراض الأمنية.

- وإذ كان بوش قد وجد فى الأمر فرصة ذهبية لتوطيد أقدام المؤسسة العسكرية التى تعتمد إدارته على مساندتها، فإن هذا يعنى اقتطاع جانب كبير من الموارد العامة بعيداً عن الأغراض المدنية وعن شبكات الضمان الاجتماعى التى تتزايد الحاجة إليها مع تزايد معدلات البطالة بعد أن شهدت أدنى مستويات لها فى التسعينات، ويستتبع هذا عودة ظاهرة الركود التضخمى، ربما بدرجة أعمق مما شهدته السبعينات.

- وإذا كان الاقتصاد الأمريكى قد بنى مكاسبه خلال التسعينات على تغطية العجز الجارى عن طريق تدفق الاستثمارات الأجنبية، فإن تردى الأوضاع الأمنية سوف يقود إلى تراجع هذه التدفقات ومن ثم اهتزاز موقف الدولار، لاسيما مع بدء طرح اليورو كعملة أوربية وحيدة.

- وقد بنى الاقتصاد الأمريكى نموه مؤخراً على ما يسمى الاقتصاد الجديد الذى يستند إلى تفوق فى قطاعات رائدة فى مجالات التكنولوجيات الحديثة، تحتضنها قواعد حماية الملكية الفكرية، ويعززها ما يسمى بالانقسام الرقمى أو الرقمنى digital divide ومن المتوقع أن تتعرض هذه الأسس إلى انتكاسات بسبب ما توفره المنتجات التكنولوجية من أدوات يمكن أن تسهم فى تدمير قدرات الاقتصاد الأمريكى من الداخل. فضلاً عن تزايد النزعة لتأمين هذه المنتجات من الوقوع فى أيدى جهات خارجية لاستخدامها فى ضرب الولايات المتحدة ذاتها.

- وفى سياق الصراع مع الإرهاب بدأت عمليات مصادرات الأموال المملوكة لجهات يشتبه فى علاقتها بالإرهاب، الأمر الذى يدفع الكثير من الجهات إلى البحث عن مواطن جديدة لها، ويخل بأحد الأركان الأساسية التى قام عليها رواج الاقتصاد الأمريكى.

- وفى خضم فوبيا الإرهاب البيولوجى والكيماوى يتزايد الميل لتضييق صادرات الكثير من المواد التى يمكن أن تساهم فى إنتاج هذه الأسلحة، وتشهد حالة العراق على أن القائمة طويلة تصل حتى إلى أقلام

الرصاص، وبالتالى يتحول سلاح الحصار الاقتصادى على آخرين إلى انحسار اقتصادى داخل أمريكا ذاتها.

- اتفق مؤخراً على تجاوز تنظيم منطقة التجارة الحرة الأمريكية الشمالية (النافتا) إلى منظمة للأمريكتين، وفى ظل الاختناق الاقتصادى الذى تتعرض له الولايات المتحدة فإنها سوف تعمل على الإسراع بإقامة هذا التنظيم سعياً إلى تعويض ما فقدته من أسواق. ومن المعلوم أن الترتيبات الإقليمية الجديدة تقوم على إطلاق حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال مع الحد من انتقال البشر. وهو ما يتفق مع مقتضيات الأمن التى سوف تحد من انتقال العمال من دول الجنوب إلى دول الشمال.

السياق العالمى من العولمة إلى الهولمة:

يكاد يكون هناك اتفاق عام على أن الآليات الموضوعية التى خلقتها الكوكبة قد تم استغلالها لإنشاء نمط من العولمة يوصف بأنه أمركه. ويتضمن هذا النمط توظيف آليات المعلومات والاتصالات لإعادة تشكيل المنشآت والمؤسسات الاقتصادية وصياغة مسارات التدفقات الاقتصادية وتحديد العلاقات بين الأطراف الفاعلة فى عمليات اتخاذ القرارات على المستويات الوطنية والدولية، وهى الحكومات ومنشآت الأعمال المرتكزة على تمكين القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى. وتتم إعادة رسم العلاقات بين الوحدات على المستوى العالمى بالتحول من روابط بين القطاعات الاقتصادية القطرية إلى شبكة من العلاقات الأفقية والرأسية التى تجمع بين وحدات تنتمى إلى مجالات مختلفة، جامعة بين النشاطات الاقتصادية ومؤسسات النشاط الإنسانى الأخرى، مع ربطها فى نفس الوقت بآليات اقتصادية تحت دعوى سيادة قوى السوق، وتجاوز الحدود الوطنية فى جميع المجالات، بما فى ذلك تنامى المنشآت دولية النشاط إلى عابرات قوميات، ثم اندماج وحدات من هذه الأخيرة فى كيانات أضخم من أجل تجميع قدرات البحث والتطوير وتخفيض تكاليف الإنتاج على حساب مزيد من البطالة التى تتجاوز فئات العاملين بأجر إلى فئات الإدارة العليا. وارتبط بتدويل النشاط الإنتاجى على هذا النحو تشابك الأسواق باستثناء

سوق العمل، وتشابك مؤسسات المجتمع المدني من خلال قنوات متعددة منها ما يجمعها في مؤتمرات دولية على هامش اجتماعات رسمية، ومنها ما يتخذ شكل تقديم معونات مالية وفنية لتوجيه أنشطتها إلى اهتمامات تحددها اختيارات خارجية لا محلية، وإلى تطبيق أساليب يجرى تطويرها في بيئات مختلفة، لتوفر بذلك أدوات للنفاذ إلى المجتمعات يعززها الشبكات العلمية والإعلامية التي تصل في نشاطها إلى مستوى الغزو الثقافي. ويجرى تمويل هذه العمليات كلها من خلال شبكة من المؤسسات المالية وأدوات التبادل عبر الحدود، بما في ذلك التجارة الإليكترونية التي لا تزال في بداياتها، وما يتصل بذلك من نقود إليكترونية، وفي سبيل تدعيم هذا النظام الشبكي سعت الولايات المتحدة إلى الهيمنة على مراكز اتخاذ القرارات وإنشاء المؤسسات الدولية التي تعزز هذه الهيمنة، بما في ذلك تعزيز مؤسسات بريتون وودز بإنشاء منظمة التجارة العالمية، والسيطرة عليها، وقيادة مجموعة السبعة (+روسيا) ومنتدى دافوس، ومنتدى آسيا والباسيفيكي أبك، والتواجد النشط السياسي والعسكري في مختلف بقاع العالم، وفي مقدمتها تعزيز الكيان الصهيوني والتواجد المستمر في الخليج وتهديد عدد من الدول الإسلامية والعربية باعتبارها دولاً "مارقة".

ومن الواضح أن الولايات المتحدة لن تتخلى عن هذه الآليات، بل سوف تستخدمها في خلق صيغة أخرى من العولمة، أكثر هلامية في آلياتها لينشأ ما يمكن تسميته "بالهولمة" فالمغالاة في المطالبة بتطبيق آليات ما يسمى بالاقتصاد الحر سوف يصحبها تشدد في الرقابة على حريات انتقال التدفقات الاقتصادية المادية والمالية والمعرفية، إضافة إلى حريات انتقال البشر، وهي رقابة تستمد من اعتبارات أمنية أمريكية تضرب بما يطلق عليه أسس الكفاءة الاقتصادية عرض الحائط، وفي الوقت نفسه تزداد قبضة الولايات المتحدة على الشبكات التي تربط مختلف أدوات الاتصال والتواصل، بما في ذلك استخدام ما يمكن اعتباره إرهاباً إعلامياً، وفي سبيل تحقيق الأهداف الأمريكية يجرى توطيد أركان نظم مستبدة، وتعاد صياغة مفاهيم الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان وفق رؤية المشرفين

على الأمن الوطنى (الذى أنشئت لـــه وزارة خاصـــة). وتتكـــرر عمليـــات ضـــرب المدنيـــين وإزهـــاق أرواح الأبرياء بدعوى محاربـــة الإرهـــاب، وتتضح تداعيات كل ذلك من استطلاع ما تتعرض له البيئة العالمية بأبعادهـــا المختلفة:

١- **التدفقات الإقتصادية العالمية:** تأثر حركة التجارة الدولية وما يترتب عليـه من توالى حلقات الانكماش العـــالمى، وبدء موجة من الممارسات الشرســـة للتسابق على الأسواق. وتلعب فى هـذا المجال دول جنوب شرق آســـيا دوراً مهماً نظراً لكبر اعتمادها على الســوق الأمريكية، الأمر الذى يزيد من حـــدة منافستها على الأسواق الأخرى.

٢- **تقلبات الأسواق المالية وتراجـــع الثقة فى المعاملات الإليكترونية:** ومـــا يترتب على ذلك من ضغوط تضخميـــة داخلية مصحوبة بعوامل ركود تزيـــد من حدة هذه التقلبات.

٣- **تراجع حركة رأس المال العالمية:** بدءاً مـــن انحســـارها عـــن الســـوق الأمريكية وتشدد السوق الأوربية التـــى تتسارع وتيرة وحدتـــها الاقتصاديـــة، فضلاً عن رفع السيف المســـلط علـــى رقاب دول غير محـــددة فـــى العـــالم الثالث.

٤- **مراجعـــة عـــابرات القوميـــة لإستراتيجياتها:** سواء من حيث مـــدى الأمن الذى يوفره لها الانطـــلاق مـــن الولايات المتحدة أو تعرض مصالحـــها فى مناطق مختلفـــة للضـــرر ســـواء بعمليات إرهابية انتقاميـــة أو بســـبب عمليات تقوم بها الولايـــات المتحـــدة ذاتها.

٣- **مراجعة قواعد عمـــل المجتمـــع المدني:** بما فى ذلك استغلال الظـــرف الحـــالى لضـــرب حركـــات مقاومـــة العولمة, أو للتذرع بمدى سلامة أنشطة هذه المنظمات بما ينتهى إلى فـــرض رقابة أمريكية مستمرة عليها.

٥- **المزيد من التشدد فـــى تضييـــق انتقال البشر:** وهو مـــا يؤثـــر علـــى أسواق العمل فـــى مختلـــف الـــدول، وكذلك على انتقال رأس المال بحرمان أصحابه من حرية الانتقـــال، ولـــهذا الأمر انعكاسه على صيـــغ التعـــاون الإقليمى القائم على مشاركة بيـــن دول متقدمة وأخرى نامية، مثـــل اتفاقيـــات المشاركة الأوربية.

٦- **انكماش حركة السياحة العالميـــة:** وما يرتبط بها من صناعات وخدمات، وفى مقدمتها خدمات الطيران والفنادق

والمطاعم والصناعات اليدوية.

٧- تعرض النفط لمزيد من السيطرة الأمريكية: فمن ناحية يتأثر النفط بالانكماش المتتالى فى الاقتصاد العالمى، ومن ناحية أخرى تعمد الولايات المتحدة إلى التهديدات المعلنة والمستترة لإبقاء إنتاج وأسعار النفط ضمن الحدود الملائمة لتدعيم الاقتصاد الأمريكى، ويلعب التواجد الأمريكى فى منطقة بحر قزوين دوراً مهماً.

الانعكاسات على الاقتصادات العربية:

يشير العرض السابق إلى أن مجوعة الآثار السلبية على الاقتصادات العربية (بما فيها مصر) متعددة، فإلى جانب تجمع آثار الركود العالمى، وتراجع قطاع السياحة وعائدات النفط، هناك التهديد المستمر وغير المحدد لعدد من الدول العربية إلى تنفير الاستثمارات المحلية والأجنبية وإثارة موجات من السخط يمكن أن تفضى إلى ما يفسر على أنه عمليات إرهابية تقود إلى مزيد من العدوان الأمريكى، ويقتضى الأمر العمل على دعم التكامل العربى وخلق تفاهم دولى على تعديل صيغ الاعتماد الدولى المتبادل، بدءاً باجتماع الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، وبحث أساليب تطوير النظم النقدية وأسس تقويم المعاملات التجارية والنفطية بالدولار.

وإذا كانت الحملة التى تقودها الولايات المتحدة حالياً قد حرصت على تأكيد أنها غير موجهه إلى الإسلام ومعتنقيه فى الداخل وفى العالم، فإن بوادر التحذير من الحرب الجرثومية تشير إلى إعداد نفسى لتوجيه ضربة من نوع جديد إلى العراق، وربما إلى مواقع عربية أخرى. ومن المتوقع أن ينشئ هذا حالة من السخط على مستوى الشارع العربى الذى فرض حتى الآن على الأنظمة العربية موقفاً حذراً من المشاركة الصريحة فى التحالف الأمريكى، وهو جو يمكن أن تستغله إسرائيل والولايات المتحدة لإثارة مزيد من الاضطرابات فى الوطن العربى تعزز التعريض بالعرب والمسلمين. من جهة أخرى فإن الولايات المتحدة بسوابقها المعروفة سوف تستغل هذه الاحتمالات أو التطورات لتبتز المزيد من الأموال العربية لتمويل حملاتها الإرهابية الموجهة ضد شعوب المنطقة. وهناك حاجة ماسة إلى تشكيل وحدة قومية على المستوى العربى تربط بين الأنظمة والشعوب

وبعضها البعض، والتحكم فى عمليات ضرب المصالح الأمريكية والبريطانية وشركائهما بما يفسد أى ترتيبات لإثارة قلاقل يمكن أن تثيرها قوى إرهابية بمباركة أمريكية. وقد آن الأوان لإغلاق ملف حرب الخليج وتوثيق العلاقات العربية البينية، بما فى ذلك العلاقات الكويتية العراقية، وهى مسئولية على جامعة الدول العربية أن ترتب لها، ويصحب ذلك إعادة تنظيم التكامل الاقتصادى العربى بما يعزز القدرات الاقتصادية العربية ويؤدى إلى إنشاء مؤسسات إقليمية للقيام بوظائف اقتصادية حيوية وتوفير الإمكانات المالية اللازمة لتدبير احتياجات التنمية العربية الشاملة وتعزيز القدرات التكنولوجية العربية ودعم النظم المالية والنقدية. وفي هذا الصدد لا يبدو أن هناك جدوى من عقد مؤتمر قمة اقتصادية عربية على النحو الشرق أوسطى الذى كانت قد اقترحته مصر. ومن الأجدى أن يتحول إلى قمة عربية خالصة. كما أنه إذا كانت الأردن قد نجحت فى عقد شراكه أمريكية، فمن غير المتوقع أن تتوصل مصر إلى اتفاق مماثل.

وأخيراً وليس آخرا، فإن علينا أن نتدبر ما يمكن أن تؤول إليه القضية الفلسطينية بعد التلويح بالاعتراف بقيام دولة فلسطينية. علينا أن نتجنب أن يظهر مسخ باسم الدولة، وأن تتأكد السيطرة الأبدية للصهاينة على القدس وفلسطين، وأن تظل إسرائيل التى لا يمكن تبرئتها من إثم جرائم ١١ سبتمبر تعيد فضيحة لافون وتختلق الأحداث التى تؤكد بها أنها شريك أصيل فى تحالف يوجه ضد الدول العربية. ومن المهم إلا يستغل الظرف الحالى الذى يتلهف فيه العرب على صدور شهادة إبراء الذمة ممن لا ذمة لهم للإجهاض الكامل لحصيلة الصراع العربى والإسرائيلى بما يفتح مسلسل إرهابى من نوع جديد تباركه الولايات المتحدة وحليفاتها الغربية كما ظلت تفعل رغم التحذيرات المصرية والعربية المتكررة.

إن وضوح حجم التداعيات التى تدفع العرش الأمريكى إلى التآكل يمكن أن يساهم فى إعادة بناء حركة عالمية مناهضة للأمركه. ولعل إحياء حركة عدم الانحياز فى ثوب جديد وتعزيز التفاهم مع تكتلات إقليمية فى آسيا وأفريقيا، ومع الاتحاد الأوروبى الذى يتجه باطراد نحو وحدة سياسية،

والذى تعمل الولايات المتحدة إلى استباق قيام جهازه الدفاعى المستقل بإعادة النفخ فى جسد الناتو حتى تستبقى سيطرة تتذمر منها جهات أوربية عديدة، باستثناء التابع الذليل بريطانيا، سواء كانت بريطانيا تاتشر أو بريطانيا بلير. وهناك مصلحة للجميع فى إعادة بناء نظام اقتصادى دولى جديد يحد من الحساسية للتقلبات فى الاقتصاد الأمريكى، شريطة إلا يتحول ذلك إلى إعادة هيمنة أوربا بعد توحيدها.

المناقشات

عبد المجيد فراج

شكراً لأستاذنا الدكتور الإمام على العرض الذى تناول الأبعاد المختلفة لأحداث الحادى عشر من سبتمبر، محللاً الآثار والانعكاسات والسلبيات على المنطقة العربية وعلى مصر، ثم تناول الحلول على المستوى الشامل لمواجهة هذه النتائج. والآن تبدأ المناقشات والمداخلات حسب ترتيب المطالبات.

على نجيب

هناك بعض الملاحظات البسيطة والتى يمكن تلخيصها فى أن ما حدث بأمريكا ٢٠٠١/٩/١١ وهى حادثة ضرب مركز التجارة العالمى عجل بفقد الهيمنة الاقتصادية الأمريكية، وخاصة مع فقد أمريكا للقيادة الاقتصادية والتكنولوجية بالمقارنة باليابان أو كوريا الجنوبية، وفقد الهيمنة الاقتصادية بالضرورة يترتب عليه فقد الهيمنة السياسية والعسكرية.

والحرب الأمريكية الحالية لاسترجاع الهيبة الأمريكية هى حرب غير محسوبة لآن الحرب مع أفغانستان محكوم عليها بالخسارة حتى فى ظل إسقاط نظام طالبان وقتل بن لادن.

وأرى أن مرحلة انهيار الهيمنة الأمريكية تعد بمثابة فرصة جيدة لوحدة الدول العربية وأخذ مواقف أكثر استقلالية.

إسماعيل صيام

الورقة بها الكثير من تداعيات ٩/١١ ولكن هل نستطيع أن نوجد تجمعاً عربياً لمواجهة ما حدث؟ خاصة انه من ناحية الولايات المتحدة ستجد وسيلة أو أخرى للتغلب على ما حدث، ولكن التساؤل هنا هل سيكون هناك صراع دينى؟ ما هو موقف الاتحادات الإقليمية؟ وما هو موقف أوروبا نفسها؟ وتصورى هو أنه لم يحدث

انهيار فى النظام ولكن هناك نظام جديد يقوم على الصراع سواء الجغرافى أو الدينى وسوف ينتهى معه تماماً نظام الدولة. وسوف تزداد الدول فقراً إذا لم تجد وسيلة للتعامل مع ما حدث. وتساؤلى هنا هو رؤيتنا للمستقبل هل نستطيع أن نجد وسيلة لكى نتعايش فى ظل النظام العالمى الجديد؟

على نصار

إن الحديث عن الجمرة الخبيثة هو نوع من الاستفزاز وكأن الحرب البيولوجية تحولت إلى جمرة خبيثة فقط وهى التى بدأ الحديث عنها فى الجيش الأمريكى منذ الثمانينات.

إن ما حدث تناولته جميع الأحاديث فى نهاية فترة كلينتون حيث كلها تؤكد على توجيه ضربة إرهابية لأمريكا. وحالياً تؤكد جميع الكتابات الأمريكية على أنه للقضاء على الإرهاب لابد أن يكون هناك حريات متعددة، وديمقراطية. واعتقد أنهم سيمنحون فى الأجل الطويل حريات، بينما الأجل القصير يحتاج العبور خلاله بمنطق واعى.

وبالنظر إلينا نجد أنه لا توجد دراسة واحدة توضح كيفية التصرف مع هذا الحادث، ولذا يجب عمل مجموعات بحثيه توضح من خلال سيناريوهات كيفية تقليل حجم الخسائر المتوقعة.

محيا زيتون

ما حدث ترك عندي الكثير من الانطباعات أهمها هو موضوع الديمقراطية الغربية والتى كانت محل انبهار دول العالم. وقد انقلبت صورة هذه الديمقراطية الآن رأساً على عقب. فالقضية الأساسية اليوم فى أمريكا هى كيفية الانتقام وليس ما وراء هذه الأحداث. أيضاً جهل الشعب الأمريكى بكل الأحداث ومجريات الأمور فى أقاليم العالم الأخرى، تجعله ينظر إلى ما حدث نظره سطحية، ويكتسب توجهاته من وسائل إعلامية منحازة إلى حد كبير. إن غياب الديمقراطية فى أمريكا يظهر بوضوح تام فى أحاديث بوش والذى ذكر بالحرف الواحد "من ليس معنا فهو ضدنا"، أى ليس لأية دولة حق الاختيار وإبداء رأى مخالف. وبالتالى القضاء التام على الرأى الآخر، طالما أن القضية تمس الولايات المتحدة شخصياً. إن ما يحدث الآن هو اختبار حقيقى لما يسمى بالديمقراطية الغربية، يتبين منه

إصرار الولايات المتحدة على تغيير نظام الحكم في أفغانستان وإقامة حكومة موالية لها، تستمد نفوذها بالدرجة الأولى من أموال ونفوذ الولايات المتحدة. يكشف هذا الحدث الديمقراطية الغربية كشفاً سافراً، ويجعل منها ديمقراطية بائسة. ويدعونا من ناحية أخرى لإعادة التفكير في شكل ديمقراطي مناسب. نقطة أخرى تتعلق بفقدان أمريكا لقوتها الاقتصادية على مستوى العالم هل يعني ذلك قدرة الاتحاد الأوروبي على احتلال المكانة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية؟ وهل يمكن ذلك في ظل الوضع الاقتصادي الضعيف لبريطانيا، وتبعيتها شبة الكاملة للاقتصاد الأمريكي؟ وماذا عن موقف الدول العربية وخصوصاً دول الخليج: هل تستطيع الاستغناء عن الولايات الأمريكية وهي بمثابة سياج الأمان لها، وهل تقوم بسحب استثماراتها وتحويلها إلى الاتحاد الأوروبي؟ اعتقد أن احتمال هذا ضعيف للغاية. وأخيراً فيما يتعلق بالنتائج المترتبة على أحداث الحادي عشر من سبتمبر، اعتقد أن الولايات المتحدة قادرة على تعويض خسائرها وذلك من خلال انخفاض سعر البترول والذي يخفض بالتالي تكاليف إنتاجها، أو من خلال مزيد من الاستغلال لشعوب العالم الأخرى، وتحميلهم من خلال المعاملات التجارية والاقتصادية فاتورة الحرب، أو جانباً منها على الأقل.

محمد موسى

بالنسبة للإرهاب وعلاقته بالدول الإسلامية لقد عجزت الحركة الإسلامية على تقديم نموذج إسلامي واجب تطبيقه وبالتالي قدمت للغرب السلاح اللازم للحرب ضد الإسلام. أيضاً التفسيرات التي أظهرت الإسلام بالتخلف لم تجد تحليلات من الدول الإسلامية أو حتى الرد عليها، ولذا يجب أن يكون لنا طرح عربي إسلامي خاص بالتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهو حتى الآن غير موجود. أيضاً إلى الآن لا يوجد اطروحات لعلاج المشاكل الحالية. وفي نفس الوقت عدم وجود نموذج للحركة الإسلامية ترتب عليه دفع الحكام للبحث عن المتاح دولياً.

عزت قناوى

بالنظر إلى الأزمة الراهنة نجد أنها تعزى بالدرجة الأولى إلى اتباع

أمريكا لسياسة ازدواجية الأساليب في جميع الأمور وعلى مستوى العالم. إلا أن نتائج هذه الأزمة امتدت إلى بقية دول العالم وسنجد أنها سوف تؤدى فى المستقبل إلى الانكماش أو الركود أو الانهيار وسوف تستطيع أمريكا إعادة حساباتها من خلال علاقاتها بالمؤسسات الدولية.

هناك العديد من الأبعاد للأزمة الراهنة. فالأبعاد القانونية اعتقد أنها سوف تغير فى المستقبل ما تدعيه أمريكا من حقوق الإنسان. والأبعاد الاجتماعية تتمثل فى ظاهرة العداء والكراهية لكل ما هو عربى وإسلامى. أما الأبعاد الاقتصادية والسياسية سواء من ناحية تغير سياساتها فى الداخل أو الخارج والتغير فى السياسة الخارجية الأمريكية فى المدى القصير يهدف بالدرجة الأولى إلى إعادة هيكلة هذه السياسة. ونتوقف فى النهاية عند تأثيرات هذه الأزمة على مصر وإلى أى مدى ستؤثر بشكل مباشر على السياحة، والتدفقات الرأسمالية خاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

محمد حسن

ما حدث يوضح مدى قدرة الولايات الأمريكية على تحويل الهزيمة إلى انتصار، والانتصار هنا يمكن تلخيص فى سيطرة أمريكا على منطقة بحر قزوين، والمصالحة مع أعداء قديمة سواء روسيا ، الصين، باكستان. وتساؤلى أيضاً هل نستطيع التعامل مع هذه الأزمة؟ هل يمكننا عمل نموذج عربى إسلامى فى النظام العالمى الجديد.

ناهد الإمام

تساؤلى يركز على أنه بالرغم من الخسائر الشديدة لأزمة الحادى عشر من سبتمبر على مستوى دول العالم فإن جميع التصريحات الحكومية المصرية تؤكد العكس، بل وتنفى ذلك برغم تأثر كافة القطاعات المصرية لماذا؟

ماجدة غنيم

تساؤلى حول الآليات التى يمكن أن تلجأ لها الولايات المتحدة فى المستقبل مع أزمتها الاقتصادية الحالية، خاصة وأن تجارب التاريخ تؤكد أن الحل هو تصدير الأزمة، ومع تشابك العلاقات الدولية الحالية تتضح خطورة هذا الحل. ومع هذه الأزمة تبرز أهمية تصنيع السلاح، وتساؤلى هنا هل التوسع فى صناعة الأسلحة

ستكون المرشح الرئيسى للخروج من الأزمة الاقتصادية الأمريكية.

عصمت عبد الكريم

إجراءات الرد الأمريكى على ما حدث جدواها بعيدة، وقد تكون إجراءات غير صحيحة. سوف استعرض هذه الإجراءات فى نقطتين فقط.

- اتخاذ قرارها ضد الإرهاب بتجميد ومصادرة أموال الأفراد فى البنوك الأمريكية بالرغم من وجود تشريعات يستطيع الفرد من خلالها الحصول على أمواله بغض النظر عن قرار الحكومة الأمريكية.
- قرار الحرب أيضاً، غير معروف متى سوف تنتهى هذه الحروب وأيضاً غير معلوم نتائجها.

بالنسبة للاقتصاد المصرى أثرت هذه الأزمة على القطاع السياحى بدرجة كبيرة جداً، وغير معروف إلى متى سيظل هذا الوضع. والخطورة هنا فى أن هذا القطاع مرتبط بالفنادق، وقطاع النقل الجوى، وقطاع التأمين وإعادة التأمين وقطاع الاستثمار، وهو ما يوضح مدى حجم الخسائر فى الاقتصاد المصرى.

محمود منصور عبد الفتاح

خطورة الموقف تتضح فى أننا نرصد وننظر ونحاول أن نفسر دون الطموح فى الوصول إلى نصيحة. وتساؤلى هو هل سيكون هناك نوع من الانفراج الديمقراطى أو الاهتمام بالمصالح الحقيقية لمواطنى شعوب الدول المتهمة بالإرهاب والعمل على مشاركتهم بدرجة أكبر وتحريرهم من السيطرة الفئوية للعسكريين أو غيرهم والتى أعاقت تقدمهم فى الفترات السابقة؟ وهل ستفتح المجالات أمامهم ويتم إعطائهم الفرصة للدخول فى مجالات الإنتاج وزيادة إنتاجهم القومى بدلاً من الاتجاه إلى الطقوس الدينية؟

جمال عمر

بالعودة إلى ما قبل الحادى عشر من سبتمبر نجد أن الولايات المتحدة تعانى من ركود وانخفاض معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة بشكل غير مسبوق. وعلى الاتجاه الخارجى تعانَى أمريكا من أزمة هيمنة مع تصاعد قوة الاتحاد الأوروبى، والخلاف حول تخفيض سعر الفائدة، والخلافات فى المفاوضات التمهيدية لمنظمة التجارة العالمية، وتصاعد قوة الصين، واتخاذ روسيا لخطوات

مستقلة بالبعد عن أمريكا والتقارب مع الصين، وتصاعد حركة مناهضة العولمة وهى ليست ضد العولمة بالتحديد ولكن ضد العولمة الأمريكية (الأمركه).

الحادى عشر من سبتمبر يعد محاولة لتكريس هيمنة بشكل أكثر فجاجة. أيضاً بالنسبة للمجتمع المدنى ومنظماته فإن أى مظاهرات احتجاجات على العولمة ستؤخذ وكأنها إرهاب. فى نفس الوقت الحرب الأمريكية الحالية هى أيضاً إرهاب واعتقد أن الهدف منها هو إعادة ترتيب الأوضاع فى آسيا الوسطى، تهديد حدود روسيا، الهيمنة على بحر قزوين.

بالنسبة لصناعة السلاح اعتقد أن تمويلها سيكون من الدول العربية وهى الصناعة التى ستزدهر مستقبلاً.

عبد المجيد فراج

النظرة للمستقبل هى أكثر ما يشغلنى وبالتالى أولاً لابد من تحديد مدى قوة أمريكا الحالية، حيث سيتوقف تحديد السيناريو الخاص بنا على مدى هذه القوة.. هذا السيناريو غير معلوم معطياته.

وبالتالى لابد من العمل فى سيناريوهات متشابكة. مع الأخذ فى الاعتبار مدى أهمية نظام عربى جديد مع النظام العالمى الجديد.

تساؤلى أيضاً هل تأثرت الشركات عابرات القوميات متعدية الجنسيات بما حدث؟

وعند بناء السيناريوهات.. الثوابت فيها هل هى أمريكا؟ هل النفط؟ هل السلاح سيكون أحد الثوابت؟ المشروع الثقافى؟ وذلك يعقد السياريوهات، ولكن هناك فرصة حالياً لبناء هذه السيناريوهات وفى حدود هذه المعطيات.

محمد محمود الإمام

هناك اتفاق عام على أهمية إدارة الأزمة وإعداد إمكانات لعمل هذه الإدارة على المستوى العربى. وقد يكون **للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية** دور فى هذا الشأن. فنقطة البدء هى معرفة من نحن؟ وماذا نريد؟

قيل إن الرؤية العربية لا تتحقق لتضارب المصالح القطرية فى المجتمع العربى وذلك غير صحيح لأن الرؤية القطرية هى رؤية للمحافظة على أهداف معينة ليس أهداف الأقطار.

والسيناريوهات المتوقعة لبناء التجمعات العربية هل ستتضمن كيفية التأثير فى الفكر الأمريكى والقيادة الأمريكية لأن ذلك جزء من آليات الصراع والذى اعتقد أنه سيكون صراعاً مستمراً.

بالنسبة لقطاع السياحة والذى تأثر بشدة. كنت دائماً أؤكد على أهمية بناء اقتصاد قوى. والآن لابد من مراجعة الأمور حتى لا تؤثر أى صدمات خارجية بشكل عنيف على الاقتصاد المصرى.

المشروع الثقافى الإسلامى ومحاولة اقترانه بالإرهاب يحمِّل الإسلام أكثر من طاقته.

وأخيراً، على الدول العربية تعزيز علاقاتها مع العالم الثالث، ومع التجمعات فى أوروبا وأمريكا اللاتينية فى سبيل وضع أسس لنظام عالمى جديد. فلا يجب أن يقتصر الأمر على النظام العربى، والذى لا يمكن قيامه بصورة منفردة، ولكن لابد أن يقوم على توافق مع فئات وتجمعات أخرى.

بحوث اقتصادية عربية
مجلة فصلية محكمة
تصدرها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

ترحب بتلقى المساهمات العلمية التالية مكتوبة باللغة العربية:

- بحوث تخضع للتحكيم.
- مقالات علمية متميزة فى مجال الاقتصاد.
- عروض لكتب وتقارير علمية حديثة النشر.
- تعقيب على أبحاث أو مقالات نشرت بالمجلة.
- عرض مختصر لرسائل دكتوراه تم إجازتها حديثاً.
- عرض للمشروعات البحثية فى مجال الاقتصاد التى تتم فى مؤسسات البحث العلمى.

وترحب المجلة أيضاً بتلقى المؤلفات الحديثة من الكتب للباحثين العرب لإضافتها لمكتبة الجمعية، ولإعداد عرض مختصر لها بالمجلة.

أضواء على الجديد في المكتبة الاقتصادية

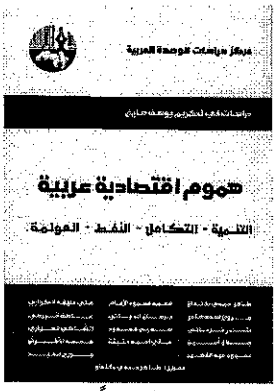

هموم اقتصادية عربية

التنمية . التكامل . النفط . العولمة

تحرير: طاهر حمدى كنعان

الطبعة الأولى ــ مركز دراسات الوحدة العربية

بيروت، تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠١

دراسات فى تكريم يوسف صايغ

يقدم المحرر **طاهر كنعان** لهذا الكتاب بأن فكرته ترجع أساساً إلى **إبراهيم عويس** الذى اقترح تكريم **يوسف صايغ** بصفته معلم جيل من الاقتصاديين العرب وسخر علمه وعمله من أجل تحرير الوطن. ولكن الفكرة تبلورت فيما بعد لتصبح استكتاب أقران يوسف صايغ من الاقتصاديين العرب دون أى قيد على الموضوع سوى ما يتفق مع اهتماماتهم الفكرية.

ويحتوى الكتاب على مقدمة للمحرر، ثم تقديم وتعريف شامل للشخصية موضع التكريم، ويلى ذلك موضوعات الدراسة والتى تنقسم إلى أربعة أقسام رئيسية هى: هموم التنمية العربية، التكامل الاقتصادى العربى، النفط والاقتصاد العربى والبيئة العالمية والإقليمية. ويقدم كل فصل من فصول الكتاب أحد الاقتصاديين العرب المرموقين. وسوف نكتفى فى هذا العرض المختصر بالقسمين الأول والثانى، على أن يتم عرض مختصر آخر للجزئين والثالث والرابع فى العدد القادم من المجلة.

ويتناول **نادر الفرجانى** فى القسم الأول من الكتاب التنمية البشرية وتحدى إكتساب المعرفة فى الوطن العربى. ويؤكد أن الأوضاع الراهنة فى منظومة

إكتساب المعرفة فى البلدان العربية لا يمكن أن يؤدى إلا إلى كارثة محققة من منظورى التنمية الإنسانية ومواجهة التحدى الصهيونى. كما يحدد الشروط اللازمة لصحوة معرفية فى العالم العربى ومن أهمها الحاجة لمعلومات أفضل عن منظومة اكتساب المعرفة، وتبلور أنظمة حكم تعتبر اكتساب المعرفة سبيلاً رئيسياً للتقدم، وإتاحة بيئة مجتمعية تشمل عناصرها نظام مجتمعى يثيب بسخاء المساهمة فى اكتساب المعرفة، ويقدس حرية الرأى والبحث. هذا إضافة إلى ضرورة تغير المجتمعات العلمية العربية خصوصاً فى ميادين العلوم الاجتماعية والإنسانية، وفى اتجاه الالتزام بقضية التنمية الإنسانية وعزة الأمة فى البلدان العربية.

أما **جلال أمين** فيتناول نظريات التنمية، وهل هى علم أم مذاهب؟ فلاحظ الاتجاه الحالى إلى إعادة إحياء المفاهيم التقليدية للتنمية الاقتصادية، والتى كانت تحتل مكان الصدارة فى بدايات عصر الاهتمام بالتنمية، مثل هدف زيادة معدل نمو متوسط دخل الفرد، وفكرة التساقط إلى أسفل لثمار النمو. ومن ناحية أخرى، لاحظ التحول الراهن نحو استبعاد أفكاراً كانت محوراً لعلم التنمية مثل التخطيط الاقتصادى والنمو المتوازن والإحلال محل الواردات وغيرها. وابتدعت محلها مصطلحات جديدة لوصف نفس العلاج القديم مثل "**التثبيت الاقتصادى**" و "**التصحيح الهيكلى**". ويدعو فى النهاية للتفكير وللتساؤل: هل نجاح تجارب التنمية فى بعض الدول يرجع فى الأساس إلى الأخذ باقتصاديات السوق، أم أن هناك عوامل جغرافية وسياسية واقتصادية لعبت دوراً فى نجاح هذه التجارب؟

ويقدم **محمود عبد الفضيل** نظرة تشريحية للفئات الرأسمالية الجديدة فى الوطن العربى، وذلك فى ضوء إهتمام يوسف صايغ تاريخياً بطبيعة المنظمين ورجال الأعمال فى الوطن العربى. وينتهى بالقول أن "**التراكم الأولى**" كان يعد الأساس لنشأة الرأسمالية الغربية، بينما أصبح ما يطلق عليه الكاتب "**التهليب الأولى**" يعد الأساس لنمو الفئات الرأسمالية الجديدة فى الوطن العربى. فهذه هدفها الكسب السريع وكثرة التنقل بين الأنشطة وفقاً لاعتبارات الربحية، وبتجاهل للجانب الإنمائى.

ويقدم **محمد محمود الإمام** فى مقاله بديلاً أطلق عليه "**الطريق الرابع**" وذلك فى مقابل ما يسمى "**الطريق الثالث**" الذى اتخذ فى الأساس كشعار سياسى وتبناه بعض الساسة فى الدول الغربية. ويعرض المقال بالتفصيل لمعالم الطريق الثالث والاعتبارات المحددة للاختيار، ثم يحدد معالم الطريق الرابع أو الطريق البديل بأخذ أمرين رئيسيين فى الاعتبار: الأول: التحرر من قيود الرأسمالية العالمية، التي تعود غالبية منافعها للدول المتقدمة على حساب الدول النامية. الثانى: رد الاعتبار إلى مفهوم الاعتماد على النفس وإعادته للنسق المجتمعى بدلاً من الفردى.

وفى نهاية المقال تتم المقارنة بين الطريقين الثالث والرابع بالأخذ فى الاعتبار مختلف الخصائص والمعالم المكونة لعملية التنمية. وينتهى برفض فكرة عدم وجود بديل لمناهج التنمية القائمة، بل يؤكد أن المجال رحب لتنمية بديلة تستمد كثير من معالمها من كتابات يوسف صايغ وأقرانه من الكتاب العرب.

ويتناول **برهان الدجانى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واحتمالات المستقبل**. ويقترح إنشاء منظمة عربية للتجارة تتمثل أولى فوائدها فى توفير حماية للعالم العربى من عولمة التجارة فى ظل منظمة التجارة العالمية. وتساهم أيضاً فى توسيع السوق بما يؤدى إلى توسيع حجم المنشآت وحصولها على وفورات الحجم. كما تمكن من إحلال تدفقات التجارة البينية محل التدفقات الأجنبية. والأهم أيضاً هو الأثر فى الاستثمارات الوطنية والبينية والأجنبية.

ويؤكد مقال **سميح مسعود** على أهمية العمل الاقتصادى العربى المشترك . ويتفق مع كثيرين حول نتيجة تحليل الوضع الراهن وهى: أن العمل الاقتصادى العربى المشترك لم يكلل بالنجاح المطلوب. ومع ذلك لا يتجاهل الكاتب بعض الإنجازات وجوانب النجاح المهمة رغم محدوديتها. ويذكر بالذات إنشاء مشروعات عربية مشتركة، وتدفق العون الإنمائى العربى. أما بالنسبة للمستقبل فإن العمل الاقتصادى العربى المشترك يواجه بسيل من التحديات يتطلب مواجهتها توفر إرادة سياسية قادرة على تهيئة الشروط اللازمة **لإنشاء منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى**، علاوة على ضرورة تعزيز القدرات الإنمائية العربية على أساسا تكاملى.

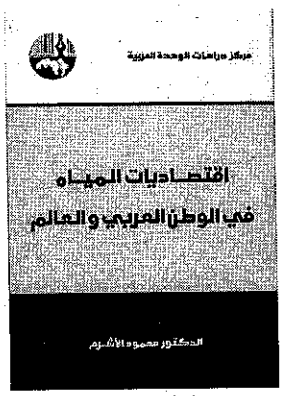

اقتصاديات المياه في
الوطن العربي والعالم
محمود الأشرم
الطبعة الأولى ــ مركز دراسات الوحدة العربية
بيروت، آب/أغسطس ٢٠٠١

يستهل الكتاب بمقدمة حول أهمية المياه ثم عرض شامل يتكون من ثلاثة أقسام هي: **القسم الأول** ويتناول اقتصاديات المياه في العالم. ويحتوي الفصل الأول منه على الأقاليم المناخية العالمية وتحديات المياه، الوضع المائي العالمي الحالي من جهات التوزيع والاستعمال، والتحديات ممثلة في التكاليف المرتفعة ونضوب المياه الجوفية، وتدهور أراضي المحاصيل المروية، والتلوث والإعانات وتدهور الحوافز. وفي الفصل الثاني عرض لاستراتيجية المياه الدولية المستقبلية. وينصب الفصل الثالث على موضوع المياه والأرض والغذاء في العالم.

ويتناول **القسم الثاني** بالتحليل اقتصاديات المياه في الوطن العربي في عدة فصول تبحث في الموضوعات التالية تباعاً: الموارد المائية في الوطن العربي، عرض وطلب المياه والمسألة المائية، المياه والأرض والغذاء، الري (الوضع الحالي ــ مشاكل أنظمة الري العربية ــ التقنيات الحديثة المتقدمة في أنظمة الري ــ مدى استعمال التقنيات الحديثة). وأخيراً، إدارة الموارد المائية العربية (المفهوم ــ الإدارة المتكاملة ــ التخطيط ــ الجوانب التنظيمية والقانونية لإدارة الطلب).

ويكشف **القسم الثالث** عن علاقة المياه بالسلام في المنطقة العربية فيتناول الوضع المائي في دول منطقة النزاع (سوريا ــ لبنان ــ الأردن ــ فلسطين المحتلة ــ الضفة الغربية وقطاع غزة ــ العراق ــ تركيا) وأطماع الدول المجاورة في المياه العربية (إسرائيل وتركيا). ثم يتم التعرض لأزمات المياه في المنطقة العربية (المياه الدولية ــ التاريخ السياسي المائي لأحواض الأردن والنيل ودجلة

والفرات ــ الخيارات السياسية والتقنية لأزمات المياه) وللمفاوضات المائية في المنطقة. ويتضمن الفصل الأخير من هذا القسم دراسة لموضوع الأمن المائي العربي من حيث المفاهيم والمرتكزات العامة للسياسات المائية العربية واستراتيجية استغلال الموارد المائية العربية.

ويبرز الكتاب في خاتمته وضع الأطراف الرئيسية الأربعة في المنطقة فيما يتعلق بالواقع المائي، على النحو التالي:

أولاً : الطرف العربي: وموقفه ضعيف وهو مدعو لتنفيذ مخططات الآخرين.

ثانياً: الطرف الإسرائيلي: وتقف خلفه أمريكا والدول الأوربية وتركيا.

ثالثاً: الطرف التركي: وخلفه أيضاً أمريكا والدول الأوربية.

رابعاً: الطرف الإيراني: ولا تتوفر لديه مخططات إقليمية مائية واضحة للآن.

ويستنتج أن الطرف العربي سيقع تحت الانعكاسات الاقتصادية المحتملة للمخططات الإسرائيلية ــ التركية، التي تحظى بدعم وتأييد الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة العربية. وما لم يتفق العرب جدياً على مواجهة هذا التحدي فإن مستقبل التنمية العربية سيكون قاتماً.

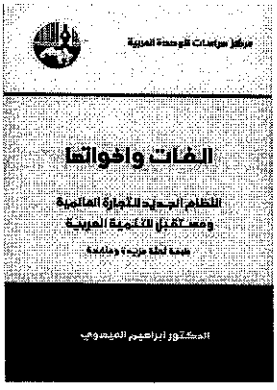

الغات وأخواتها
النظام الجديد للتجارة العالمية
ومستقبل التنمية العربية
إبراهيم العيسوي
طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة
مركز دراسات الوحدة العربية
بيروت، كانون الثاني / يناير ٢٠٠١

شملت هذه الطبعة التطورات العالمية الحديثة ذات الصلة الوثيقة بأهداف (الجات وأخواتها)، فضلاً عن صلتها بنتائج التطبيق، وبردود الأفعال من جانب الدول النامية والمتقدمة والمؤسسات الدولية، ومن أهم أهداف الكتاب في صورته المزيدة والمنقحة، استخلاص الدروس المفيدة للعرب وللتنمية العربية. ويختلف الكتاب في نقاط أساسية عن الطبعات السابقة وهي:

أولاً : إضافة فصلين جديدين هما الخامس والسادس.

ثانياً : تحديث الخاتمة بصورة تساعد على اكتشاف أسس التنمية المقترحة.

ثالثاً : تحديث البيانات بالملاحق.

فيما يتعلق بالفصل الخامس فهو يمثل خاتمة الطبعة الأصلية. وتحت عنوان (المواجهة العربية لتحديات النظام التجاري العالمي الجديد) يشمل المحاور العامة للمواجهة العربية من خلال سبيلين في آن واحد: أولهما ــ السعى لتدنية الخسائر المتوقعة وتعظيم المكاسب. أما السبيل الثاني فهو إعادة هيكلة الاقتصاديات العربية لبناء القوة الذاتية والتقانية، تخفيض درجة اعتمادها على الخارج وتحسين وضعها في نظام تقسيم العمل الدولي. كما يوضح كيفية تنمية القدرة التنافسية العربية.

ويتكون الفصل السادس الذي يرصد الأحداث والتداعيات الهامة منذ ١٩٩٤ حتى ١٩٩٩ من نقاط ثلاث هى:

أولاً : منظمة التجارة العالمية والعولمة وتطورات النشاط العالمي في التسعينات.

ثانياً : إنذار مبكر من مخاطر التحرير والعولمة: الأزمة الآسيوية ١٩٩٧.

ثالثاً : التحدي العنيف للمنظمة والعولمة: موقعة سياتل ١٩٩٩.

ويستخلص هذا الفصل عدداً من الدروس والعبر ذات الأهمية الخاصة من منظور التنمية العربية.

وفي خاتمة الكتاب دعوة لإعادة اكتشاف التنمية المستقلة في زمن العولمة.

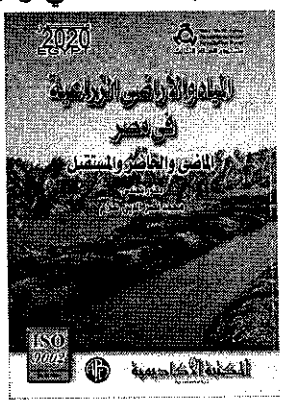

المياه والأراضى الزراعية فى مصر:
الماضى والحاضر والمستقبل
محمد نصر الدين علام
منتدى العالم الثالث ــ مكتب الشرق الأوسط ــ القاهرة ــ مصر ٢٠٢٠
المكتبة الأكاديمية ٢٠٠١

يتكون كتابنا هذا من خمسة أبواب، يكاد يكون كل باب منها كتاباً مستقلاً فى ذاته، وترتبط مع بعضها البعض فى كل متسق يغطى الموضوع ككل. ويغطى الكتاب دراسة الموارد المائية فى مصر بما فى ذلك الأمطار والسيول ونهر النيل وموارد المياه الجوفية، وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعى ومياه الصرف الصحى، ودراسة الاحتياجات المائية فى مصر، فى الزراعة والشرب والصناعة والملاحة والثروة السمكية، والإدارة المائية لشبكتى الرى والصرف. ثم يتناول الإطار المؤسسى سياسات إدارة المياه فى مصر، مع إعطاء نظرة مستقبلية عن موارد المياه واستخداماتها فى إطار سيناريوهات مصر ٢٠٢٠.

ويعرض الكتاب تصوراً لمستقبل النظام السياسى فى مصر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠، فى السيناريوهات المختلفة موضحاً بها الوضع المائى المستقبلى، وهى: السيناريو المرجعى الذى يمثل النظام السياسى الحالى فى مصر وما يعانيه من مشاكل الانتقال من النظام الشمولى إلى نظام الاقتصاد الحر مع مراعاة البعد الاجتماعى، وسيناريو الدولة الإسلامية، وسيناريو الرأسمالية الجديدة، وسيناريو الاشتراكية الجديدة، وأخيراً السيناريو الشعبى. وقد تم تصور الوضع المائى فى ظل هذه السيناريوهات من خلال أربعة محاور رئيسية هى الموارد والاستخدامات، والإدارة، والميزان المائى. وبطبيعة الحال فإن هناك اختلافات بين السيناريوهات المختلفة حول هذه المحاور تم عرضها فى إيجاز.

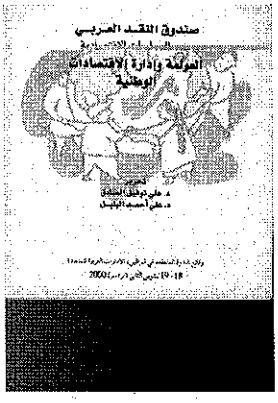

العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية

تحرير: على توفيق الصادق ــ على أحمد البلبل

صندوق النقد العربى ــ معهد السياسات الاقتصادية ــ تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٠

يقدم هذا الكتاب عرضاً لكلمات ووقائع الندوة المنعقدة فى أبو ظبى، الإمارات العربية، فى ١٨-١٩ نوفمبر ٢٠٠٠. فمن حصيلة الندوة بعرض أوراقها

وأبحاثها، إلى تحديد كيفية مواجهة تحديات العولمة، إلى دراسة تجـــارب مختلفـــة للدول النامية: التجربة الآسيوية، وتجربة أمريكا اللاتينية، والتجربة المصرية فـــى العولمة والإدارة الاقتصادية، وأخيراً التجربة اللبنانية.

وتظهر التجربة الآسيوية أن مستثمرى الحافظة الأجانب قد يقومون بشـواء وبيع الأسهم عند ارتفاع وهبوط أسعارها، ومحاكاة سلوك القطيع. أما تجربة بلـدان أمريكا اللاتينية فيتضح منها قلب النموذج التنموي رأساً على عقب والتحـــول مـــن إحلال الواردات إلى سياسات استقرار الاقتصاد الكلى وكفاءة عمل اقتصاد الســوق. هذا إضافة إلى دور القطاع الحكومى فى توفير السلع العامة والخدمات الاجتماعيـــة للشرائح السكانية الفقيرة.

أما التجربة المصرية فقد تبين منها أن برنامج التثبيت والتكيف الهيكلى قـد حقق عدة نتائج إيجابية أهمها انخفاض فى عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلـــى الإجمالى، وتراكم الإحتياطات بالنقد الأجنبى، وانخفاض معدل التضخـــم. عـــلاوة على ذلك فقد تحقق تحرير واسع فى القيـــود الكميـــة علـــى التجـــارة والتعريفـــة الجمركية. ومع ذلك فقد شهد الاقتصاد المصرى فى فترة التســـعينات وفـــى ظـــل برنامج التثبيت والتكيف الهيكلى تراجعاً فى بعض المؤشرات الاقتصاديـــة الكليـــة وثيقة الصلة بالتعامل مع الاقتصاد العالمى مثل: انخفاض نسبة صـــادرات وواردات السلع والخدمات إلى الناتج المحلى الإجمالى، كذلـــك انخفـــاض نســـبة الاســـتثمار الأجنبى المباشر وتحويلات العاملين بالخارج إلى النـــاتج المحلـــى. وتـــبرز هـــذه المؤشرات ضعف تأثير العولمة فى الاقتصاد المصرى، وتؤكد الانفصال التدريجـــى عن التكامل مع الاقتصاد العالمى بالرغم من سياسات تحرير الاقتصاد.

ومن بين الملاحظات حـــول التجربـــة اللبنانيـــة أن أى تحليـــل للوضـــع الاقتصادى الراهن لابد أن يأخذ فى الاعتبار الآثار السلبية الناجمة عن الاعتـــداءات الإسرائيلية المتكررة على البنية التحتية، وأن الدولرة المرتفعة فى الاقتصاد تحد من أثر تخفيض سعر الصرف فى تشجيع الصادرات. وفى النهاية تؤكد الندوة أنه مـــن الضرورى تمكين البلدان العربية من التحول إلى اقتصادات ومجتمعات ذات هيكليـــة

جديدة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات، حتى لا تفقد الفرص الكبيرة التى تتيحها ثورة المعلومات.

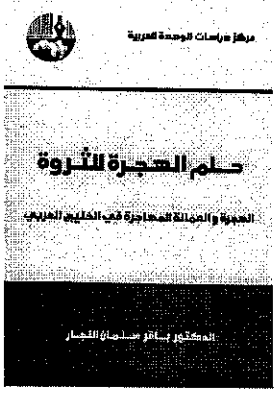

حلم الهجرة للثروة

الهجرة والعمالة المهاجرة فى الخليج العربى

باقر سلمان النجار

الطبعة الأولى ــ مركز دراسات الوحدة العربية

بيروت ــ تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠١

شكلت عمليات الهجرة إلى منطقة الخليج العربى عاملاً هاماً من أهم عوامل التحول الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للمنطقة، وكتابنا هذا يتناول هذه الظاهرة بالبحث والتحليل موضحاً مراحل الهجرة، ثم بيانها كقضية محورية ومفصلية فى علاقات دول الشمال بدول الجنوب، أو دول الجنوب بعضها ببعض. وهذا الكتاب محاولة لتتبع هذه الظاهرة من حيث الحجم والآثار. وتقع الدراسة فى ستة فصول تعالج عمليات الهجرة وتطورها التاريخى ومصاحباتها الاجتماعية والاقتصادية وربما السياسية فى الفترة الممتدة منذ منتصف السبعينيات حتى مطلع القرن الحادى والعشرين.

ومن أهم المخاطر التى تشكل تهديداً لجوهر الدولة والمجتمع، خطر انتفاء الهوية، وخطر القطبية الدولية، أضف إلى ذلك الآثار السلبية للهجرة، والمواقف المحلية من العمالة الأجنبية. وخلاصة الدراسة أهمية قيام دول الخليج العربى، بتطوير نظم التعليم والتدريب حتى تقل الحاجة إلى العمالة الوافدة. وإن كانت دول المنطقة سواء واجهت تقلصاً حاداً أو معتدلاً فى دخولها النفطية، أو اتجهت نحو توطين العمل، فإنها مازلت فى حاجة إلى العمل الوافد الذى سيبقى إلى أمد ليس بقصير فى قطاعات الصناعة، والخدمات الشخصية، وفى المستويات المهنية الدنيا، وفى قطاع كبير من المهن الوسطى، وبنسبة مهمة فى المهن الفنية العليا.

مقتطفات اقتصادية

- واقع التنمية والاستثمار فى القدس والحاجة إلى دور عربى إسلامى فاعل.
- إسرائيل ومنابع النيل .
- حال الوطن العربى راهناً وصلاته بالعالم الخارجى.
- أثر الاستثمار الأجنبى المباشر على القطاع الصناعى فى دول مجلس التعاون بالخليج العربى.
- مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

واقع التنمية والاستثمار فى القدس والحاجة إلى دور عربى إسلامى فاعل

مأخوذة عن
حمدى شكرى الخواجا
المستقبل العربى ــ العدد ٢٧٠
آب/ أغسطس ٢٠٠١

تصطدم الحركة التنموية الفلسطينية فى القدس الشرقية بسلسلة من المعوقات التشريعية والإجرائية الإسرائيلية وبتلك المرتبطة باستفزازات الحركات اليهودية المتزمتة.

وقد انعكست هذه الإجراءات التعسفية الإسرائيلية على جميع النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسكانية للعرب الفلسطينيين فى القدس. وباستثناء المناداة المستمرة للصمود الفلسطينى فى هذه المدينة والقليل من الدعم المادى، لم تكن هناك وسائل دعم فلسطينى ــ عربى ــ إسلامى كاف لتعزيز هذا الصمود، الشىء الذى أجبر أعداداً كبيرة من المقدسيين على عدم البقاء فى المدينة والذهاب للعيش فى أمكنة أخرى من الضفة الغربية.

وبعد أن كانت القدس أحد أهم المراكز التجارية والسياحية والصناعية فى المنطقة، أصبحت الآن مدينة أشباح تفتقر إلى أدنى متطلبات النمو والازدهار، بفعل الاحتلال الإسرائيلى.

وبالنسبة للعمالة ينقسم العاملون من محافظة القدس بين عاملين فى إسرائيل والمستوطنات، وعاملين فى الأراضى الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية. ويقدر الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى أن ما يزيد على ٤٥ بالمئة من العاملين المقدسيين يعملون فى إسرائيل والمستوطنات، أى حوالى نصف السكان يعتمدون فى دخلهم على إسرائيل. ولذلك تظهر عدة تساؤلات حول إمكانية توفير الظروف الاقتصادية نفسها للعاملين فى إسوائيل بعد استرجاع المدينة إلى الصف العربى.

أما البنى التحتية فقد أصابها الترهل، ويفيد أحد المختصين فى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى أنه بسبب الكثافة العالية فى القدس القديمة يواجه السكان فيها تلوثاً بيئياً لم يسبق له مثيل، حيث لا تجرى تلبية الخدمات المتاحة للضغط الكبير عليها. وقد تفاقم هذا الوضع خلال السنوات الأخيرة التى شهدت عودة أكثر من عشرة آلاف مقدسى للعيش فى القدس القديمة،

وذلك خوفاً من مصادرة إقامتهم الدائمة فى القدس، وبالتالى فقدانهم لكثير من الحقوق والامتيازات الغائبة فى باقى الأراضى الفلسطينية المحتلة.

الأمر الأخطر هو ما يتعلق بتهويد التعليم فى القدس. وتقوم وزارة المعارف وبلدية القدس الإسرائيليتان بالإشراف على ٣٣ مدرسة حكومية فى القدس العربية. والاعتقاد السائد يدل على أن هذه المدارس أفضل من المدارس الأخرى العاملة فى المدينة. لذلك هناك توجه كبير لدى الأسر المقدسية لإرسال أبنائهم إليها على حساب المدارس الأهلية. فمن جانب يعتبر التعليم فيها أقل تكلفة، ومن الجانب الآخر يعتقد بأن مستوى التسهيلات والنشاطات والأساليب التعليمية فيها أفضل مما فى المدارس الأهلية. وتؤكد التقارير المتاحة أن الطلب على التعليم الأهلى فى القدس الشرقية قد تناقص منذ أن وافقت سلطات الاحتلال على تعليم المنهاج الأردنى فى المدارس التابعة لإشرافها سنة ١٩٨٢. لكنها اشترطت إدخال مقررات مثل اللغة العبرية وتلك الخاصة بدولة إسرائيل.

والتخوف الذى ينتاب المتحمسين لبسط السيادة التعليمية الفلسطينية فى القدس العربية يدور حول المحاولات الإسرائيلية المكثفة لتهويد التعليم فى القدس حتى يصل إلى مرحلة تطبيق المناهج الإسرائيلية فى جميع مدارسها.

من جانب آخر، تدرك الجهات الوطنية الحاجة الماسة إلى تغطية الاحتياجات الرأسمالية للمدارس القائمة وإنشاء مبان ومدارس جديدة فى القدس العربية. لكن رفض البنك الدولى وتردد الممولين الرئيسيين فى دعم نشاطات التنمية والإعمار فى القدس، من شأنه أن يعزز الخطط الإسرائيلية التى قد تنجح بتهويد التعليم فى المدينة.

لذلك ستشكل ظروف التعليم الخاص المتردية مرتعاً خصباً لنجاح إسرائيل فى تهويد التعليم فى القدس. فبمجرد تمكن إسرائيل من استقطاب كل طلاب القدس إلى مدارسها الحكومية، لن توقف الدعم المقدم للمدارس الخاصة فقط، بل ستفرض شروطاً صارمة على وجودها، الشىء الذى يكرس ويسهل عملية تهويد التعليم المدرسى فى المدينة.

إن أى دور عربى ـ إسلامى لدعم الحركة التعليمية فى القدس

يجب أن يضع فى أولوياته حماية التعليم الأهلى من الاندثار أو التهويد. ومن أجل الوصول إلى ذلك نوصى بالفعاليات والنشاطات التالية:

١- تحديد حجم المشكلة والتأكد من النيات الإسرائيلية لاحتواء وتهويد التعليم المدرسى فى القدس العربية، ودراسة الاحتياجات التنموية والاستثمارية للقطاع التعليمى فى القدس بجميع مكوناته: الأكاديمى والمهنى والجامعى.

٢- المساهمة ليس فقط بإنشاء مدارس جديدة تستوعب الأعداد المتزايدة من التلاميذ، بل بتغطية تكاليف الأرض والتراخيص التى تشكل نسبة عالية من التكاليف الاستثمارية للمدارس الجديدة.

٣- تغطية عجز الموازنة الجارية والتطويرية فى المدارس الأهلية وخاصة الرائدة منها.

٤- تنمية القدرات الإدارية والتعليمية عند القائمين على هذه المدارس ومعلميها بشكل يتماشى مع الحاجات العصرية فى التعليم المدرسى.

٥- دعم برامج تدريبية وتعليمية للطلبة تستهدف تخصصات تغطى الحاجات الوظيفية فى القدس العربية، وبالتالى المساهمة فى غرس السكان فى المدينة وعدم هروبهم إلى المدن الأخرى للبحث عن عمل.

إسرائيل ومنابع النيل

ماخوذة عن

العرب وأفريقيا فيما بعد الحرب الباردة
مجلة قضايا التنمية العدد (١٨) سنة ٢٠٠٠
مركز دراسات وبحوث الدول النامية ــ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ــ جامعة القاهرة

إن لإسرائيل علاقات وثيقة مع إثيوبيا، وصلت إلى حد التعاون العسكرى، وإمداد إثيوبيا بأسلحة ومعدات عسكرية وذخائر، وشراء إثيوبيا لقطع غيار الأسلحة الأمريكية التى لديها من خلال إسرائيل، وتدريب الطيارين الإثيوبيين بالقوات الجوية الإسرائيلية. ولقد عارضت إثيوبيا بتحريض من إسرائيل مشروع السد العالى، كما عارضت أيضاً مشروعاً مصرياً آخر لتحويل جزء من مياه النيل لرى سيناء (بمساحة ٣٥ ألف فدان) وتقدمت بشكوى إلى منظمة الوحدة الأفريقية.

وانتقلت إسرائيل إلى العمل المباشر مع بداية الثمانينات بوصول خبراء إلى كل من إثيوبيا وأوغندا لإجراء أبحاث تستهدف إقامة مشروعات للرى على النيل تستنزف

سبعة مليارات م^3 من وارد النيل إلى مصر من المياه، وذلك رغم انتفاء الحاجة إلى مشروعات رى مائية فى أوغندا التى تتلقى أمطاراً استوائية تبلغ حوالى ١١٤ مليار م^3 فى العام الواحد.

وامتدت الأخطار إلى جنوب السودان بهدف فصله ولتكتمل الحلقة بسيطرة إثيوبيا على الشريان الرئيسى (النيل الأزرق)، وسيطرة المنشق جون قرنق على الشريان الآخر وهو بحر الجبل. وتسعى إثيوبيا لإقامة ستة وثلاثين سداً، وأهمها إقامة سد تخزينى على نهر فينشا، يقتطع ٢٥ مليار م^3 من المياه، وتنفيذ مشروع رى مساحة خمسة آلاف هكتار. وهناك دراسة لاستصلاح ٤٠٠ ألف هكتار بمحاذاة الحدود السودانية، فضلاً عن توسع إثيوبيا فى مشروع فينشا بإقامة خزانين آخرين على النهر نفسه بمساعدة إسرائيلية مباشرة. كذلك حاولت إسرائيل التدخل لدى البنك الدولى لتمويل المشروع على أن يتولى الفنيون الإسرائيليون وضع الدراسات الفنية (٢٠ دراسة) والإشراف على التنفيذ.

لكن بسبب ارتفاع تكلفة المشروع قياساً إلى الإمكانيات الاقتصادية لإثيوبيا، رفض البنك الدولى إتمام الصفقة، فتحولت إثيوبيا إلى البنك الإفريقى للتنمية، وقد وافق الأخير شريطة أن توافق حكومتا مصر والسودان على التنفيذ. وبذلك تسعى إسرائيل لاستخدام إثيوبيا كورقة ضغط مائية على مصر لإجبارها على تنفيذ المشروع الذى كان مقترحاً أو مطروحاً فى غضون مباحثات كامب دافيد بين مصر وإسرائيل، والذى كان يقضى بمد قناة (ترعة السلام) من النيل إلى صحراء النقب لتغذية إسرائيل بالمياه (بنسبة ١% من حصة مصر من مياه النيل).

وتسعى إسرائيل إلى تعطيل مشروع قناة جونجلى عن طريق الحرب الأهلية فى السودان. كما تسعى إثيوبيا إلى إلغاء اتفاقية تقسيم المياه التى عقدت ١٩٥٩، والتى تتمسك بها مصر، ومطالبتها بأن تشترى منها مصر المياه. وكذلك تعترض إثيوبيا على مشروع توشكى، بتحريض من إسرائيل. ومن أهم الدول الأخرى التى تستخدمها إسرائيل للضغط كينيا وأوغندا وتنزانيا وزائير ورواندا وبروندى.

يضاف إلى ما سبق خطة إسرائيل لدفن نفايات نووية فى منابع

النيل بأوغندا. وتهدد إسرائيل، بأنه في حالة عدم التزام مصر بتعهدات الرئيس الراحل أنور السادات بتغذية صحراء النقب بمياه النيل، فليس من سبيل أمامها سوى معاقبة مصر عن طريق القيام بعمليات قذرة فى منابع النيل، بمعنى إفساد هذه المنابع وتخريبها بحيث تصبح غير صالحة للاستخدام سواء فى الرى أو الشرب أو الأغراض الأخرى.

حال الوطن العربى راهناً وصلاته بالعالم الخارجى

ماخوذة عن

مهدى الحافظ

مجلة المنتدى ــ العدد ١٩٣
تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١

لا ريب في أن أحوال الوطن العربى تدعو إلى قلق شديد وتنذر بعواقب غير حميدة فى المستقبل، ويتمثل ذلك فى مأزق التنمية بمفهومها العلمى الحديث والشامل. وينعكس هذا فى مؤشرات اقتصادية واجتماعية وثقافية عديدة، وكذلك الإخفاق المريع فى بناء دولة ديمقراطية عصرية، محكومة بمؤسسات وآليات شرعية، ومعبرة عن الإرادة الحرة للمواطنين.

إن الحصيلة العامة لمسيرة التطور تنطوى على مظاهر ونتائج مخيبة للآمال، وتشكل صدمة عنيفة للمطامح والأحلام الوطنية المشروعة. وهنا يجب القيام بمرّاجعة نقدية وتحليل شامل للتجربة العربية السابقة، واستخلاص خبرات واستنتاجات حقيقية وموضوعية، من شأنها أن تساعد على تجاوز المأزق الراهن وبلوغ الأهداف المنشودة.

العرب والعالم الخارجى:

وتتلخص أهم المجالات والقنوات فى هذا الصدد فى:

أولاً: قطاع النفط والغاز وأهميته الحاسمة بالنسبة للاقتصادات العربية وللتجارة والاقتصاد فى العالم. فمنذ نشأته، قبل عقود عدة، أصبح هذا القطاع بؤرة المصالح الأجنبية في المنطقة العربية والمحرك الأساسى لخطط القوى العظمى وأنشطتها الاستراتيجية والسياسية والعسكرية. وهو يمثل أهم مورد اقتصادى ومالى تعتمد عليه اقتصادات البلدان العربية المنتجة للنفط، وتستفيد منه بأسلوب غير مباشر البلدان العربية الأخرى فى ميادين التجارة والعمالة والاستثمار والنقل وتأمين حاجاتها المحلية من الطاقة. ولهذا القطاع أهمية استراتيجية، وتأثير حاسم على

اقتصادات ومصالح وتطلعات الأمة العربية نحو الرفاه المادى والتقدم الاجتماعى.

ثانياً: الصراع العربى الإسرائيلى: وتنفيذ المشروع الصهيونى بإقامة إسرائيل على الأرض الفلسطينية، وما ترتب عليه من تداعيات خطيرة، من حروب واعتداءات واحتلال وتشريد وقمع وتصفيات جماعية بحق الشعب الفلسطينى الآمن، والاندفاع فى سياسات توسعية وعدوانية ضد البلدان العربية. وتؤثر هذه القضية فى علاقة الوطن العربى بالعالم الخارجى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. ومن الضرورة بمكان الاهتمام بالعلاقات العربية الأجنبية على جميع الصعد، والسعى لكسب المجتمع الدولى إلى جانب الحق الفلسطينى والعربى.

ثالثاً: التجارة الخارجية بين الأقطار العربية والبلدان الأجنبية تمثل مجالاً بالغ الأهمية والخطورة لكلا الطرفين (تصدير النفط والغاز ــ استيراد سلع وخدمات كثيرة فى ميادين التكنولوجيا والسلاح والغذاء من الدول الصناعية المتقدمة). غير أن مأزق التنمية وما شهده العالم العربى من إخفاقات، لا يعزى فقط إلى العامل الخارجى، بل ينبع بالدرجة الأولى من مواطن خلل داخلية، وقصور كبير فى تلمس المنهج السليم ورسم السياسات الصحيحة، وما تتطلبه من ضمانات وآليات مؤسسية.

والسؤال المشروع هنا هو: أين تكمن مظاهر الإخفاق فى المسيرة الإنمائية؟ هنا يجدر أن نتأمل عدداً من المعطيات والقضايا الأساسية، منها:

- تعذر الإيفاء بالمطالب الأساسية الهادفة لإقامة أنظمة حكم ديمقراطية حقاً، وترتب على ذلك غياب الضمانات والأدوات السليمة لرسم سياسة إنمائية صائبة، وتوفير رقابة حقيقية على أساس من المساءلة والشفافية.
- غياب التنوع فى البنية الاقتصادية ومعاناتها اختلالاً بين القطاعات الأساسية. لذلك يعد الاقتصاد العربى اقتصاداً مشوهاً، وخاضعاً لحاجات السوق العالمية واتجاهاتها، ومصالح القوى المهيمنة عليها.
- لم تشهد المنطقة العربية بناء أى من التكتلات الاقتصادية القادرة على المنافسة الفعالة.
- تفشى ظاهرة الهدر المالى والاقتصادى واتخاذه أشكالاً وصوراً كثيرة، وتضخم الاستدانة الخارجية.

– اتساع دائرة الفقر والبطالة، وتدني مستوى المعيشة للسكان.

– القصور فى ميدان الإنفاق على البحوث والتطوير (R&D) وخطط تنمية الموارد البشرية، ونقل التكنولوجيا، والنقص فى الاهتمام ببرامج التعليم فى مراحله المختلفة.

– تراكم فوائض الأموال العربية الناجمة عن عوائد النفط بالدرجة الأولى، واستثمارها فى لغرب الصناعى، وحرمان الوطن العربى منها.

فى ضوء ذلك كيف نتلمس الطريق القويم؟ المطلوب هنا هو تحديد ما هو رئيسى وجوهرى من تحديات وقضايا نابعة من الحاجات الحقيقية لمشروع التنمية الشاملة. واستكمال مشوار التحرير وتصفية الاحتلال الإسرائيلى والقضاء على الفقر والتخلف بجميع مظاهره وإقامة مجتمعات ديمقراطية حرة تنشد التحديث وتتناغم مع اتجاهات العصر ومبتكراته العملية والمعرفية.

أثر الاستثمار الأجنبى المباشر على القطاع الصناعى فى دول مجلس التعاون بالخليج العربى

مأخوذة عن

مجلة التعاون الصناعى فى الخليج العربى ــ العدد ٨٦ ــ أكتوبر ٢٠٠١

أصبح الاستثمار الأجنبى المباشر، نشاطاً هاماً وفعالاً ومؤثراً فى الاقتصاد العالمى، وخاصة الإنتاج العالمى الذى تديره وتسيطر عليه الشركات متعدية الجنسيات. غير أن الهدف الأوحد لهذه الشركات، هو تحقيق أكبر قدر من معدلات الربح دون الأخذ فى الاعتبار التنمية واحتياجات المجتمعات فى البلدان المضيفة لرأس المال الأجنبى المباشر. ولم تعد الحدود الوطنية عاملاً مؤثراً فى تحديد مواقع الإنتاج الصناعى.

ومجرد تعديل قوانين الاستثمار فى دول مجلس التعاون، وجعلها أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبى، لن يكون العامل الأساسى لتدفقه إليها، ولا للاستثمار فى الصناعات التى ترغب تلك الدول فى إنشائها، وفقاً لاستراتيجيتها وتوقعاتها، لأن رأس المال الأجنبى المباشر يسعى للبقاع التى يجد فيها ظروفاً إنتاجية مقارنة أفضل، مثل: القوى العاملة ذات المهارات العالية التى يمكنها استخدام التقنية الحديثة فى يسر وكفاءة مقابل أجور أقل نسبياً. إلى جانب الأخذ فى الاعتبار حجم أسواق المواقع المختارة وقربها من مواقع التوزيع والتسويق

الأخرى في الأسواق المجاورة. بالإضافة إلى توفر بنية تحتية جيدة ووفرة وتميز الامتيازات الممنوحة للمستثمر الأجنبي.

ومع ذلك فإن تحليل وضع الصناعات التحويلية في دول المجلس يستوجب الأخذ في الاعتبار ومراعاة عدم التأثير سلباً على تلك الصناعات القائمة عند منح التراخيص بإنشاء صناعات جديدة يمولها رأس المال الأجنبي المباشر، وخاصة تلك التي من شأنها القضاء على الصناعات القائمة. علماً بأن الصناعات القائمة تستخدم معظم القوى العاملة في القطاع الصناعي. وبالتالي، فإن توقفها عن الإنتاج أو مواجهتها لمنافسة لا تقوى عليها، من شأنه أن يفاقم البطالة ويضعف القوة الشرائية ويؤثر على الاقتصاد لأن الصناعات الجديدة التي ينشئها رأس المال الأجنبي المباشر على الرغم من ضخامة رأس المال النسبي المستثمر فيها، تستخدم أيدٍ عاملة قليلة ذات مهارات عالية. ولهذا، فإن اتخاذ القرار بإنشاء الصناعات الجديدة من قبل دول المجلس، يجب أن يولى أهمية، ويعطى أسبقية للصناعات التي تستخدم منتجات الصناعات القائمة، قدر المستطاع، وتساعد في تطويرها عن طريق التعاون من الباطن معها، للحصول على منتجاتها الوسيطة كمدخلات للإنتاج. وييسر ذلك حصولها على التقنية الحديثة المناسبة، ومدها بالتصاميم الحديثة التي تساعدها في رفع مستوى إنتاجها، وتمكينها من المنافسة.

إن حاجة دول المجلس إلى الارتقاء بالتقنية المستخدمة في الصناعات التحويلية واضحة للعيان. ويسود اعتقاد خاطئ في كثير من الأوساط، أن الاستثمار الأجنبي المباشر، سيجلب تلقائياً عند تدفقه، التقنية المطلوبة. ولكن أوضحت التجارب، في معظم الحالات، أنه ليست من أولويات المؤسسات الصناعية التي يقيمها رأس المال الأجنبي المباشر في البلدان النامية تطوير التقنية في البلد المضيف، لأن جهدها ينحصر في أغلب الأحيان في استخدام التقنية المناسبة التي يحتاجها الإنتاج في مؤسساتها فقط. وهذا النوع من التقنية، تملكه هذه المؤسسات، وتستخدمه في أجزاء أخرى من العالم، وفي مقدورها شراء ما تحتاج إليه من تقنية في يسر، وبالتالي، لا تجهد نفسها

بتطوير التقنية فى البلد المضيف ما لم تقتض متطلبات الإنتاج فى مؤسساتها الحصول على منتجات صناعية، تنتجها الصناعات القائمة فى البلد المضيف.

والملاحظ كذلك أن هذه المنشآت الجديدة، قلما تولى عناية كافية بمؤسسات البحث العلمى، وتطوير التقنية فى البلد المضيف. وبما أن رأس المال الأجنبى المباشر يعمل وفقاً لاستراتيجياته التى تخدم مصالحه – وبناء على تقديراته للمواقف، ودعم مجموع نشاطاته فى العالم بهدف زيادة الربح – فإنه سينجم عنه نقل التقنية للبلد المضيف، بالمستوى والقدر الذى لا يشكل خطراً على مصالحه فى المدى البعيد. **وانطلاقاً من هذا، يتحتم على دول المجلس أن تركز على إنشاء ودعم مؤسسات البحث العلمى وتطوير مراكز التقنية القائمة ومضاعفة معدلات الصرف عليها حتى تواصل جهودها فى خدمة الصناعات القائمة، وتنمى التقنية المحلية، وتمكن من استيعاب وتطوير التقنية التى تحصل عليها من الخارج. كل هذا يقتضى إعادة النظر فى النظم التعليمية وتحديثها، ودعم مراكز التدريب، وربط مناهج التعليم الجامعى ومؤسساته بالصناعات الوطنية القائمة.**

مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

ماخوذة عن

صبرى فالح الحمدى

أخبار النفط والصناعة – العدد ٣٧٤ – تشرين الثانى/نوفمبر ٢٠٠١

شهد النصف الثانى من القرن العشرين، جهوداً كبيرة بذلت على الساحة العربية، استهدفت تسهيل وزيادة التبادل التجارى العربى البينى. ففى عام ١٩٥٠ تشكل المجلس الاقتصادى وفقاً لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى، الذى وافق على اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم الترانزيت عام ١٩٥٣م. وخلال الأعوام (١٩٥٤-١٩٥٩) أدخلت أربعة تعديلات لغرض التوسع فى المعاملات التجارية. ثم أقر المجلس الاقتصادى إنشاء سوق عربية مشتركة عام ١٩٦٠م، وفى عام ١٩٦٤، صدر قرار من مجلس الوحدة الاقتصادية بإنشاء السوق العربية المشتركة.

وفى بداية عقد الثمانينات من القرن الماضى، تم إقرار اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الأقطار العربية. وإزاء تطورات عقد التسعينيات الاقتصادية ومنها إقامة التكتلات الاقتصادية العالمية، وظهور الشركات متعدية الجنسيات، قرر مؤتمر القمة العربى عام ١٩٩٦ بالقاهرة إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفى ١٩٩٧ اعتمد المجلس الاقتصادى والاجتماعى البرنامج التنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الأقطار العربية لعام ١٩٨١.

ونظرة سريعة إلى مجمل الاتفاقيات والمعاهدات يلاحظ أنه على الرغم من كثرتها، إلا أنها لم تحقق إلا الجزء اليسير من الطموحات العربية خلال نصف قرن تقريباً. هذا، مع أن المشروعات المشتركة قد بلغ عددها عام ١٩٩٧ نحو ٨٥٦ مشروعاً برأسمال بلغ نحو ٣٦ مليار دولار. وضعف فاعلية هذه المشروعات يبدو فى أنها لم تؤد إلى رفع مستوى التعاون والتنسيق الاقتصادى بين الأقطار العربية، بسبب الاعتماد الكبير للاقتصادات العربية على الخارج، وانخفاض نسبة التجارة البينية من إجمالى التجارة الخارجية العربية.

ولقد أصبح لزاماً إنشاء منطقة للتجارة الحرة العربية الكبرى من أجل تشجيع التبادل التجارى وتحريره، والحفاظ على المصالح القومية أمام التكتلات الاقتصادية العالمية. ويمكن القول إن الأوضاع العربية أصبحت بحاجة إلى رؤية أشمل وأعم وأعمق مما هو قائم، ورؤية أساسية وجدية تستوعب ما هو حاصل عالمياً وتبحث وتستدل على العناصر والأجواء الموصلة للتقدم والنمو، وعلى دور العلم والتكنولوجيا.

ونشير إلى ثلاثة محاور رئيسية ينبغى أن تحظى بعمل مشترك بغية زيادة فرص النجاح الأكيدة وهى:

١- **المحور التجارى:** إن هناك حاجة أساسية للتنسيق والتعاون فى المجال التجارى والشئون المرتبطة به كالقوانين والتشريعات والأنظمة والإجراءات التجارية المطبقة ولاسيما تحديد التعرفة الخارجية، قواعد المنشأ، تسهيل إجراءات الحدود والعبور من خلال توحيد بيانات الشحن وتنسيق مراقبة الحدود وقواعد مشتركة فى مواجهة الواردات الأجنبية المدعومة

من دول خارجية، ووضع معايير متفق عليها لشروط السلامة المحلية.

٢- **المحور الاستثمارى:** لابد أن يتضمن التعاون والتنسيق العربى فى مجال الاستثمار نوعين عريضين من القواسم المشتركة:

أ – القواسم المشتركة للتعاون الإقليمى فى جذب الاستثمارات الأجنبية للمنطقة ككل.

ب- القواسم المشتركة فى تسهيل وتنمية الأنشطة والاستثمارات العربية عبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبالتالى عبر الحدود العربية.

٣- **التنسيق المالى النقدى:** ويتضمن ضرورة وضع صيغة لمقارنة المؤشرات الاقتصادية الإجمالية للبلدان العربية، واعتماد سياسة ومؤشر متفق عليه لتحويل العملات العربية والتنسيق فى سياسات الفائدة، فضلاً عن تنسيق مشترك بين البنوك المركزية العربية. وهناك حاجة ماسة لتركيز التعاون على الأمور النقدية، وشؤون الاقتصاد العامة، وتنسيق القواعد والتشريعات وأنظمة عمل البنوك والسياسات المالية الأخرى، وسياسة سعر الصرف. فتكامل منطقة التجارة العربية يتطلب فى موقع ما وزمان أن تتم عملية التنسيق هذه.

وأخيراً هناك حاجة ماسة لتسهيل عملية النقل والتنقل، وإقامة مركز تجارى عربى لنقل التكنولوجيا، كما يتوجب بروز مؤسسات عربية منتجة كبرى ذات إمكانات مالية وتقنية وإدارية مهمة وحديثة، وتتمتع بالقدرة على المنافسة.

الملحق الإحصائى

جدول رقم (١) : تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر (FDI) وفقاً للبلد المستضيف.

جدول رقم (٢) : تدفقات رؤوس الأموال العالمية إلى الدول العربية فى عام ١٩٩٩.

جدول رقم (٣) : اعتماد الدول العربية على المعونة عام ١٩٩٩.

جدول رقم (٤) : توزيع صافى المعونة على بعض الدول العربية من جانب أعضاء لجنة مساعدات التنمية لعام ١٩٩٩.

جدول رقم (١)

تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر (FDI) وفقاً للبلد المستضيف

(بملايين الدولارات)

البلد المستضيف	١٩٩٥	١٩٩٩	٢٠٠٠	المتوسط السنوي للفترة ١٩٨٩ ــ ١٩٩٤
العالم	٣٣١٠٦٨	١٠٧٥٠٤٩	١٢٧٠٧٦٤	٢٠٠١٤٥
الدول المتقدمة	٢٠٣٤٦٢	٨٢٩٨١٨	١٠٠٥١٧٨	١٣٧١٢٤
الدول والاقتصادات النامية	١١٣٣٣٨	٢٢٢٠١٠	٢٤٠١٦٧	٥٩٥٧٨
الجزائر	٥	٧	*٦	١٢
مصر	٥٩٨	١٠٦٥	١٢٣٥	٧٤١
الجماهيرية العربية الليبية	١٠٧-	١٢٨-	**(-)	٧٦
المغرب	٣٣٥	٨٤٧	٢٠١	٣٥٢
السودان	**(-)	٣٧١	٣٩٢	٥-
تونس	٣٧٨	٣٦٨	٧٨١	٣٥٨
موريتانيا	٧	٢	*٢	٦
الصومال	١	*٦١	*٢٠	٥-
البحرين	٤٣١	٤٤٨	*٥٠٠	٢٣٧
العراق	*٢	*٧-	**(-)	١
الأردن	١٣	١٥٨	*٣٠٠	٦
الكويت	٧	٧٢	١٦	٤-
لبنان	٣٥	٢٥٠	*١٨٠	١٠
عمان	٢٩	٢١	*٦٢	١١٩
فلسطين المحتلة	٠٠	*١	**(-)	٠٠
قطر	*٩٤	*١٤٤	*٣٠٣	٤٨
المملكة العربية السعودية	١٨٧٧-	٧٨٢-	*١٠٠٠	٥٠٢
الجمهورية العربية السورية	١٠٠	٩١	*٨٤	٩٨
الإمارات العربية المتحدة	*٣٣٩	*١٣-	*١٠٠	٩٠
اليمن	٢١٨-	٣٢٩-	٢٠١-	٣٠٠

المصدر: World Investment Report 2001

* = تقديرات ** = تقديرات، أرقام صغيرة.

جدول رقم (٢)

تدفقات رؤوس الأموال العالمية إلى الدول العربية في عام ١٩٩٩

(بملايين الدولارات الأمريكية)

الدولة	صافي تدفقات رأس المال الخاص	الاستثمار الأجنبي المباشر	تدفقات المحافظ الاستثمارية بالمليون دولار		إقراض البنك وإقراض التجارة
			السندات	الأسهم	
الجزائر	-١٤٨٦	٧	صفر	٣	-١٤٩٦
مصر	١٥٥٨	١٠٦٥	١٠٠	٥٥٠	-١٥٧
العراق	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الأردن	١١٢	١٥٨	-٩	١١	-٤٨
الكويت	٠٠	٧٢	٠٠	٠٠	٠٠
لبنان	١٧٧١	٢٥٠	-١١٤	٣	١٦٣٢
ليبيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
موريتانيا	صفر	٢	صفر	صفر	-٢
المغرب	-١١٨	٣	-٣٥	٩١	-١٧٧
عمان	-٤١٣	٦٠	صفر	١١	-٤٨٤
المملكة العربية السعودية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
السودان	٣٧١	٣٧١	صفر	صفر	صفر
تونس	٧٣٩	٣٥٠	٢٤٠	صفر	١٤٩
سوريا	٨٧	٩١	صفر	صفر	-٤
الإمارات	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
اليمن	-١٥٠	-١٥٠	صفر	صفر	صفر

المصدر:

UN, World Investment Report, 2001
WB, World Development Indicators, 2001

جدول رقم (٣)

اعتماد الدول العربية على المعونة عام ١٩٩٩

(بالمليون دولار أمريكي)

الدولة	صافي مساعدات التنمية الرسمية أو المعونة الرسمية	المعونة لكل فرد	نسبة الاعتماد على المعونة			
			كنسبة من % GNI	كنسبة من إجمالي التكوين الرأسمالي%	كنسبة من واردات السلع والخدمات%	كنسبة من الإنفاق العام الحكومي%
الجزائر	٨٩	٣	٠,٢	٠,٧	٠,٧	٠,٦
مصر	١٥٧٩	٢٥	١,٨	٧,٨	٧,٢	٠٠
العراق	٧٦	٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الأردن	٤٣٠	٩١	٥,٤	٢٥,٦	٧,٩	١٦,٩
الكويت	٧	٤	٠و٠	٠,٢	٠,١	٠,١
لبنان	١٩٤	٤٥	١,٢	٠٠	٠٠	٣و٣
ليبيا	٧	١	٠٠	٠٠	٠,١	٠٠
موريتانيا	٢١٩	٨٤	٢٣,٦	١٢٨,٢	٤٩,٢	٠٠
المغرب	٦٧٨	٢٤	٢,٠	٨,٠	٥,٢	٠٠
عمان	٤٠	١٧	٠٠	٠٠	٠,٦	٠,٨
المملكة العربية السعودية	٢٩	١	٠و٠	٠,١	٠,١	٠٠
السودان	٢٤٣	٨	٢,٨	٠٠	٨,٤	٠٠
سوريا	٢٢٨	١٥	١,٥	٤,٠	٣,٧	٠٠
تونس	٢٤٤	٢٦	١,٢	٤و٤	٢,٤	٣,٧
الإمارات العربية المتحدة	٤	١	٠٠	٠٠	٠٠	٠,١
اليمن	٤٥٦	٢٧	٧,٤	٣٦,٠	١٢,٠	٢٢,٩

المصدر: WB, World Development Indicators, 2001

جدول رقم (٤)

توزيع صافي المعونة على بعض الدول العربية من جانب أعضاء لجنة مساعدات التنمية لعام ١٩٩٩

(بملايين الدولار الأمريكي)

الدول	المجموع الكلي	اليابان	الولايات المتحدة	ألمانيا	فرنسا	بريطانيا	هولندا	كندا	السويد	الدانمرك	النرويج	دول اللجنة الأخرى
الجزائر	٣٧,٦	٥,٠	٠,١	٢,٢	٧٤,٣	٠,١	٠,٤	٢,٠	٢,٠	٠,٠	١,٠	-٣٩,٨
مصر	١٢٩٨,١	١٣٢,١	٦٦٦,٨	١٠٣,٦	٢٥٤,١	٥,٣	١٨,٦	١٣,٦	٠,٩	٤٠,٠	١,٢	٦١,٦
العراق	٧٩,٠	١,٠	٠٠	٢١,٦	١,٨	١١,٠	٢,٤	٠٠	٨,٧	٠٠	٢٢,٢	١٠,٤
الأردن	٣٢٥,٣	٦٠,٨	١٧٠,٢	٥٨,٩	٩,٩و	٧,٥	٠,٨	٢,٣	١,٩	٠٫٥	٣,٠	١٠,٠
الكويت	٥,٦	٠.١	٠٠	٠,٨	٤,٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٢	٠٠	٠٠	٠٠
لبنان	٨٠,٣	١,٦	١٤,٧	٦,٣	٤٠,٣	٠,٤	٠,٢	١,٩	٢,٠	٠٠	٣,٩	٩,١
ليبيا	٣و٣	٠٫٥	٠٠	٢,١	٠,٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٤
موريتانيا	٨٨,٧	٣٢,٦	٢,٨	١٧,٥	٢٣,١	٠,٣	٠,٣	٠,٥	٠,٢	٠٠	٠,٤	١١,١
المغرب	٣٣٣,٥	٦١,٧	-١٦,٨	٣٠,٩	٢٢٣,٧	٠,٤	٢,٦	٤,٣	٠,٦	-١,٠	٠٫٥	٢٧,١
عمان	٨و٨	٩,٠	-١,٣	٠,٤	٠,٦	٠,١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٫٥
المملكة العربية السعودية	١٩,١	١٣,٩	٠٠	١,٨	٣,٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠,١
السودان	١٥٨,٥	٠,٦	٧١,٥	١٢,٧	٢,٧	١٣,٢	١٥,٣	٤,١	٦,٨	٠,٦	١٤,٢	١٦,٩
سوريا	١٧٢,٣	١٣٦,٢	٠٠	١٥,٣	١٢,٨	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠٠	١,٣	٦,٤
تونس	١٠٢,٠	٢٩,٩	-٢٠,٧	-١١,٩	١٠٣,٦	٠,٢	٤و٤	٢,٦	١,٥	٠٫٥	٠,٣	-٧,٩
الإمارات	٢,٩	٠,١	٠٠	١,٠	١,٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
اليمن	١٧٧,٣	٤١,٨	٤٤,٧	٣١,٦	١٤,١	١,٨	٣٣,٥	٠,٢	٠,٦	٣,٠	٢,٣	٣,٨

المصدر: World Bank, World Development Indicators, 2001

جدول رقم (٥)
صافي التدفقات المالية من المؤسسات متعددة الأطراف لعام ١٩٩٩

(مليون دولار)

الدولة	البنك الدولي WB		صندوق النقد الدولي IMF		بنوك التنمية الإقليمية			UNDP	UNFPA	UNICEF	WFP	مؤسسات أخرى	المجموع
	IDA	IBRD	حكومية	غير حكومية	حكومية	غير حكومية	أخرى						
الجزائر	٠و٠	١٣٦,٦-	٠و٠	٥٣,٧-	٠و٠	٣٥,٦	١٣٢,٠	١,٢	٠,٨	١,٠	١,٢	٥,٠	١٣,٦-
مصر	١٣,٧	٧٤,٢-	٠و٠	٠و٠	١,٤-	٥٤,٢-	٣٣,٦-	٣,٩	٣,٢	٣و٣	٣,٦	٩,٤	١٢٦,٣-
العراق	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٩,٤-	٠,٣	١,٥	١,٢	٤,٩	١١,٦-
الأردن	٢,٦-	٩٥,١	٠و٠	٤٠,٣	٠و٠	٠و٠	١١٠,١	٠,٧	٠,٦	٠,٩	٢و٢	٨٦,٥	٣٣٣,٧
الكويت	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠٠	٠٠	٠٠	١,٤	١,٣
لبنان	٠و٠	٣٦,٤	٠و٠	٠و٠	٠و٠	٠و٠	٥٦,٣	١,٣	٠,٥	٠,٩	٠٠	٤٨,٢	١٤٣,٥
ليبيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٥-	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤,٧	٤,٢
موريتانيا	١٦,٠	٢,٠-	١,٠-	٠و٠	١٥,٢	٨,١-	١٩,٣-	٢,٥	٠,٨	١,٤	٠,٩	٢,٥	٨,٩
المغرب	١,٤-	١٠٢,١	٠و٠	٠و٠	١,٩	١٦,٣-	٤٩.٢	٢و٢	٢,٠	١,٨	٢,٦	٣,٢	١٤٧,٢
عمان	٠و٠	٣,٥-	٠و٠	٠و٠	٠و٠	٠و٠	١٢,٣	٠٠	٠٠	٠,٨	٠٠	١,٥	١١,١
المملكة العربية السعودية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠و٠	٠٠	٠و٠	٠و٠	٠٠	٩,١	٩,٢
السودان	٠و٠	٣و٣-	٠و٠	٣٧,٨-	٠و٠	٢,٤-	٠و٠	١٠,١	٢,٩	٤,٩	٧,٣	١٣,٥	٤,٩-
سوريا	١,٥-	٢١,٢-	٠و٠	٠و٠	٠و٠	٠و٠	٣١,٧-	١,٣	١,٣	٠,٨	٦,٣	٢٤,١	٢٠,٦-
تونس	٢,١-	٤٣,٨	٠و٠	٥٠,١	٠و٠	٢٨,٠	٨٢,٤	٠,٥	٠,٦	٠,٩	٠٠	٢,٠	١٠٦,٠٠
الإمارات	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٢	٠٠	٠٠	٠٠	١و١	١,٢
اليمن	١٦٠,٤	٠و٠	٠و٠	٨١,٠	٠و٠	٠و٠	٩,٤-	٨,١	١,٨	٢,٥	٣,٩	٧,٤	٢٥٥,٧

المصدر: World Bank, World Development Indicators, World Bank, 2001.

IDA = International Development Association.
IBRD = International Bank for Reconstruction & Development
UNFPA = United Nations Fund for Population Activity.
WFP = World Food Programme.
IMF = International Monetary Fund.
UNDP = United Nations Development Programme.
UNICEF = United Nations Children's Fund.
Other United Nations Agencies.